الفصل الثاني عشر

نظرية المؤامرة

نظرية المؤامرة في معظم المجتمعات البشرية بوصفها أداة في التحليل والمقاربة، لا تزال معتمدة وفعالة ولا يمكن الهروب منها. فهي موجودة في الواقع العربي بل وتقوى بعد كل حدث وتفرض نفسها بسبب الضعف واليأس. وهي تؤكد دائمًا على وجود اختلاف كبير يصل حد التناقض بين ما ترصده الحواس وتلامسه وبين مضمون الحدث وجوهره. إن ضعف نظرية المؤامرة في كثير من الأحيان في الوصول إلى الواقع تحليلاً وتفسيرًا والاقتراب منه لا ينفي فكرة وجودها.

ولإثبات وجود نظرية المؤامرة يتطلب الأمر الالتزام بأدوات تحليلية علمية، وإتباع وسائل وأدوات استدلالية مقنعة تثبتها مصادر وعي العقل البشري. إن نظرية المؤامرة بالرغم من تعرضها للنقد من أصحاب وجهة النظر الأخرى، فما تزال محافظة على وجودها بقوة في معظم قراءات الإنسان العربي.

نحن هنا لا نريد أن ننحاز لنظرية المؤامرة عند تناول أحداث الثورات العربية، لكننا سنعمل على قراءة وجهي الحدث، وغايتنا أن ندرس ونحلل فقط، ونترك المنطق لكي يقودنا إلى النتائج المتوقعة التي لن تكون متطابقة مائة بالمائة مع الواقع الناتج لأن عجلة الأحداث ما زالت دائرة والمفاجآت التي قد تأتي من خلف الحدود كثيرة.

▪ الثورة العربية في ٢٠١١م

لماذا ثورة الشباب في أكثر من بلد عربي.. ما الذي حدث.. كيف حصل هذا في أيام وشهور قليلة وفجأة.. هل هو تطور فكري ونوعي في الوعي عند الإنسان العربي.. هل هو تخلٍّ عن هدف الوحدة القومية ودعم للقطرية.. هل هو إعلان عن التبعية للعولمة والقفز على الدولة القومية.. هل هو تنازل عن الحق القومي في فلسطين وإشغال كل قطر عربي بشئون داخلية وبنزاعات حزبية وطائفية ؟

لقد نأى الثوار الشباب العرب على ما في طبيعة الشباب من اندفاع وميل إلى التمرد، نأوا بأنفسهم خلال ثوراتهم عن الطرح الأيديولوجي وعن الشعارات

القومية وعن ذكر الأعداء والأصدقاء من الدول وعما له علاقة بالكيان الصهيوني خلال التظاهرات والاعتصامات. وغاب طرح الدعوات لانتهاج سياسات تنموية مستقلة بعيدة عن التبعية للخارج.. غاب شعار الدعوة للوحدة العربية.
لهذا يبقى السؤال الآن: ما هي الأسباب التي أدت إلى غياب شعارات المبادئ القومية في تلك المظاهرات التي عمت الشارع العربي بعشرات الألوف ومئات الألوف وبالملايين من البشر من مختلف طبقات المجتمع في كل الأقطار التي عصفت بها رياح التغيير؟ فهل الإجابة على السؤال المركب ذي الشعاب والنتوءات الكثيرة مقنعة لو أتت ببساطة على صورة: أن ما حدث ما هو إلا تجاوب مع نداء الداخل، وردٌ طبيعيٌ على الفساد الذي استشرى في المجتمع فشمل كل مظاهر الحياة بدءًا بالمحسوبية والرشوة إلى السطو على الحق والملك العام وغياب الحريات وتجاوز حقوق الإنسان وغياب العدالة الاجتماعية؟

إن كل هذا في نظرنا لا يكفي لتبرير ابتعاد حركة الشباب عن الشعارات القومية لأنها البوصلة والدليل في حركة التقدم والتطور مادامت الدولة القطرية جزءًا من الأمة. لا يكفي عدم اغتنام الشباب الفرصة وهم يحققون الانتصار تلو الانتصار على نظم الاستبداد في بلادهم، ويجبرونها على التنازل خطوة خطوة، لا يكفي أن يفصل الشباب بين ما وصل الحال إليه في الدولة القطرية وبين غياب الوحدة العربية الحاضرة في شعور ووجدان وانتماء كل عربي. لا يكفي أن يكون سقف مطالب الثورة هو حل المشاكل القطرية التي أغلبها يعود إلى غياب الوحدة القومية. ولما كان الناتج في أي عمل في الحياة ليس كاملاً ولا مثاليًا لأن لا كمال إلا لله، فلو كان الطموح هو الوصول إلى سقف الأهداف القومية، فإن من الطبيعي أن تمر مسيرة التطور القومي على جميع محطات الأهداف القطرية وتعمل على تحقيقها أولاً لكي تصل إلى السقف القومي. وبذلك يتطور القطر في ظل الوحدة القومية إلى أقصى درجة.

أليس ما يلفت النظر في الثورات العربية كما لو أنها اشتعلت بضغطة زر، ومضت تردد نفس الشعارات التي تداولها ثوار بلد عربي آخر سبق ثورتها أو ثار بعدها،

فالجميع قد امتنعوا عن تداول وترديد شعارات، شاعت كثيرًا إبان المد القومي العربي في القرن العشرين؟ لقد حدث هذا في كل البلاد التي ثار فيها الشباب، فهل يعقل أن يمر على عاقل بأن من قاموا بالثورة لا يعلمون بأن ما وصلت إليه أوطانهم من ضعف وهزال وتخلف هو بسبب غياب الديمقراطية وتأخر قيام الوحدة العربية التي هي الرد الطبيعي الذي يتناسب مع سياسة التكتلات العالمية التي تخطط لها العولمة في الزمن المتأخر.. هل الحركات الشبابية التي قامت بالثورة لا تقدر على أن تعي العلاقة التي لا تنفصم بين القومي والوطني.. هناك لغز كما يبدو، أليس كذلك؟! كيف تم تركيز شعارات الثورة على مطالب الداخل فقط (القطرية)، ولماذا الداخل فقط ما دامت الدولة القطرية هشة وغير مستقرة دائمًا؟

بعيدًا عن نظرية المؤامرة ولو مؤقتًا بل في محاولة حيادية للإجابة بافتراض حسن النية، نقول: إن حرص الشباب بألا تأخذ ثورتهم سقفًا عاليًا في نفوس الجماهير إذا ما ركبوا خلال حراكهم موجة شعارات القومية والوحدة فيصبح الحمل ثقيلاً على آلية إنجاح الثورة فتحدث بلبلة فكرية تضعف الحراك، خصوصًا وأن الثورة في حينه لا تمتلك مشروعًا سياسيًا واضحًا، وكان أهم مطالبها إسقاط الأنظمة وكفى ثم ترك الأمر للتفاعل الطبيعي لإبراز وجه آخر للمجتمع والدولة دون وضع شروط سابقة أو تحديد سقف للأهداف.

لكن هذا القول قد يصح في حالة لو أن الثورة قد حدثت فقط في قطر واحد، إلا أن الثورات قد انطلقت في أقطار مختلفة وفي آن واحد؛ ولكل قُطر خصوصيته، فكيف تلاءم توقيت انطلاق الثورة في آن واحد مع فوارق الخصوصية بين قُطر وقُطر، ولماذا اندلعت الثورات في الجمهوريات فقط واستثنت الأقطار الملكية.
أضف أنه من الصعب أيضًا أن يقتنع المرء بأن الثوار الشباب في كل الأقطار ينسقون سويًا حتى في استعمال الشعارات التي يرددونها في الشوارع والميادين.. وقد رأينا كيف كان يجري ترديد الشعارات نفسها في كل الأقطار التي قامت بها ثورة عام ٢٠١١م. أم أن الثورات وقادتها كانوا يريدون إتاحة الفرصة لقوى معينة تقليدية كحركة الإخوان المسلمين مثلاً، بأن تقتنص الفرصة وتختطف الثورة

وتوجهها إلى مشاريعها الخاصة أو حتى استعمال الجماعات الإسلامية سلمًا أو مرحلة لما سيأتي بعد ذلك؟

نحن نبحث عن حقيقة ما حدث فقط وهذا يحفزنا مرة أخرى أن نتساءل: ما هي القوى الحقيقية التي وقفت لدعم تلك الثورات؟
توجد مؤشرات كثيرة تتداخل وتختلط مع المشاهد والأحداث والدماء التي سالت والأرواح التي أزهقت والتصريحات الإقليمية والعالمية التي نقلتها وسائل الإعلام عن ألسنة رؤساء الدول والمسئولين. يوجد الكثير مما يمكن أن يقال عن الخير في الثورات وعن الشك فيمَن أوحى بها ومن ساندها سرًّا. ألا يثير هذا كله اهتمامنا، وهل حدوث الثورات في أكثر من قطر عربي في وقت واحد كان صدفة أم أن هناك صلة بينها؟ نعم لقد عاش الشعب العربي في تلك الأقطار مراحل تزيد عن ٣٠ إلي ٤٠ عامًا، وحكم البشر فيها بنظم فردية دكتاتورية، وتستحق التغيير، ويستحق الحكام الإزاحة عن كراسي الحكم.

دعنا نضع السؤال في صيغة الحاحية أخرى: لماذا صادقت الديمقراطيات الغربية الحكام العرب وحمتهم وساعدتهم بالمال وغيره طيلة السنين الماضية في تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية، وهي تعلم أنهم دكتاتوريون وفاسدون سياسيًا واجتماعيًا؟ ولماذا الدول الغربية تدخلت في ليبيا مع الثوار ولم تفعل ذلك في اليمن؟ أين كان الغرب والمنادون بحقوق الإنسان قبل ٤٢ عامًا بل لماذا صبروا على نظام "معمر القذافي" مثلاً إذا كانوا يريدون خيرا للشعب الليبي، وهل الآن فقط أصابت الدول الغربية الصحوة؟ ألا يُعتبر سكوت الغرب على الأنظمة العربية الاستبدادية وقبوله بها طيلة السنين الماضية، يُعتبر ضد الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يرفع الغرب شعاراتها صبح مساء؟ لم نسمع يومًا بأن دولة غربية قامت باقتراح، مثل: لا يحق أن يحكم فرد مهما كان دولة مستقلة أكثر من عدد محدود من السنين، ولم تطلب تلك الدولة العتيدة صياغة هذا المفهوم بواسطة أساتذة قانون دوليين مختصين لكي يتم إضافته لميثاق الأمم المتحدة حتى يصبح مبدأ راسخًا مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها.

أين كانت الولايات المتحدة الأمريكية وكل الديمقراطيات الغربية طيلة السنوات الأربعين الماضية؟ هل كانت حليفا للديكتاتورية العربية أم للمصالح أم للديمقراطية؟ جريدة الديلي ميل البريطانية يوم ٢٦ مارس ٢٠١١م قالت: "إن وزير الحرب البريطاني اقترح تقسيم ليبيا إلي منطقتين وأن هذه الفكرة ليست جديدة ولها جذور تاريخية ، وأن الحرب الأهلية – الدائرة حاليًا – قد قسمت ليبيا إلى المنطقة الغربية طول طرابلس والمنطقة الشرقية بطول بنغازي كما كان الحال منذ ألفي عام حتى عام ١٩١١ حين احتلت ليبيا من قبل الإيطاليين". هل هذا دليلٌ كافٍ على وجود الغرب في الثورات العربية؟

ترى هل القوى العظمى الحريصة دائمًا على عدم قيام اتحاد قومي عربي، والتي تعرف جيدًا خبايا الوطن العربي قد مهدت منذ زمن لصرف الشعب العربي عن التفكير بالوحدة القومية، بأن مهدت السبيل إلى تحقيق هدفها فأوجدت الأنظمة القطرية وساهمت في إفساد قادتها الذين حكموا شعوبهم بقبضة حديدية وبأنظمة الطوارئ، لأجل أن تظل الأمة ضعيفة ويظل الناس يحقدون على حكامهم المستبدين ويثورون عليهم، وبذلك ينشغل الشعب العربي بهمومه وبشئونه الداخلية لسنوات وهو يراوح بين وضع القوانين وتعديلها، ويسعى في محاولات مضنية لأجل تحسين ظروف المعيشة في مجتمعه، ويظل البال مشغولاً بكل شيء ما عدا الالتفات إلى إسرائيل التي تقف رأس حربة في قلب الوطن العربي، هذا بالضبط ما يتغنى به ويشير إليه الساسة والخبراء في الكيان الصهيوني، فرحين ومهنئين اليهود في العالم عبر وسائل إعلامهم، بأن إسرائيل ستعيش لسنوات ليست قليلة قادمة في أمن وسلام في المنطقة حيث أن الشعب العربي سيكون في المرحلة القادمة مشغولاً بأموره الداخلية في دوله القطرية.. هذا ما ردده الإعلام الصهيوني إبان اندلاع الثورات العربية.

تحت عنوان "ثوار ليبيا.. وإسرائيل" كتب الصحفي والمفكر اللامع "عبد الباري عطوان" صاحب جريدة القدس العربي التي تصدر في بريطانيا في ٣ يونية ٢٠١١: "شخصيًا.. لم أفاجأ بإعلان الكاتب والفيلسوف الفرنسي - برنارد هنري ليفي – أنه نقل رسالة من المجلس الوطني الانتقالي الليبي ممثل "الثوار"، إلى "بنيامين

نتنياهو" رئيس وزراء إسرائيل أثناء لقائه معه في القدس المحتلة يوم الخميس الماضي، فحواها تعهد النظام الليبي القادم بالعدالة للفلسطينيين والأمن للإسرائيليين، وأنه - أي النظام الليبي القادم - سيقيم علاقات عادية مع إسرائيل. مصدر عدم المفاجأة أنني أعرف تاريخ هنري ليفي هذا جيدًا، وعلاقاته الوثيقة مع إسرائيل، ودفاعه المستميت عن جرائمها ومجازرها الدموية في حق العرب الفلسطينيين، وقد انتابتني الشكوك في طبيعة المجلس الوطني الليبي وأهدافه منذ اللحظة الأولى التي شاهدت فيها المستر ليفي اليهودي الصهيوني يتخذ من مدينة بنغازي، مقرًا له، وممثلاً لحكامها الجدد".

إذن لسنا وحدنا من يشير إلى اختطاف بعض الثورات العربية التي حدثت في بعض البلاد والأقطار، واحتواء لبعضها، ومحاولة إحراف مسيرة البعض الآخر. وغير عبد الباري عطوان كثيرون من المثقفين والنخب العربية التي تبدي قلقها مما يحدث في الوطن العربي، وتشير بطرق مختلفة ولديها رؤيتها وأسبابها في عدم الارتياح إلى كل ما سينتج عن الثورات الشعبية التي حدثت في سنة ٢٠١١م مع شغف الجميع وحبهم للتغيير وإسقاط الأنظمة الاستبدادية الفاسدة.

لكن الأمر لم ينته حتى وإن كان يوجد تشويش على المشروع النهضوي العربي، لأن ما يجعل حركة التاريخ تستمر في الدوران، هو، أن الشعوب دائمًا أذكى من الخارجين على دين مبادئها ومصالحها وإن طالت الأيام والحقب أو تعثرت المسيرة. فترديد الهتافات ضد العروبة والقومية ومعاداة القومية العربية من قبل الأصولية التي تدعي بملكيتها للحقيقة مع أزيز طائرات الناتو التي مزقت سماء ليبيا، ومع أصوات الصواريخ والقنابل التي تخرج من المصانع الغربية وتجرب لاول مرة في البلاد العربية، سيساهم قطعًا في إسقاط شعارات معاداة القومية وسيدفع مرة ثانية بالقوى الدينية التقليدية التي أضحت بقدرة قادر متفاهمة مع الغرب إلى الخلف ولو بعد حين من السنين، والأيام دول.

الأنظمة الحاكمة في العالم العربي كانت حتى بدء اندلاع ثورات الشباب، تحكم بقوة الاستمرار فقط وبقدر ما كانت ملغية لشعوبها ومتلقية للدعم من الخارج. فجاءت

الثورات لكي تعيد الأدوار الطبيعية للشعوب كبارقة أمل رغم كل محاولات تغيير مسارها أو إطفاء شعلتها، لأن ضمير الأمة لا يغادر الوطن ولا يخون. لهذا اندفع الناس الشاعرون بالظلم مؤيدين للتغيير ما دام الهدف إسقاط الأنظمة الفاسدة وحسب دون معرفة من يقود الثورة. القضية إذا هي أن الاستبداد العربي محكوم بالزوال الآن أو بعد حين مهما طال الزمن ومهما كانت محاولات الإجهاض التي تمارسها القوى الغربية ضد الرفض الجماهيري العربي لهيمنتها. إن الغرب المتلوِّن من ناحية أخرى، يريد أن يتقاسم البطولة مع من ينتصر (النظام أم الثورة) هذا إن لم يكن هو الذي رسم كل شيء بل هو يسارع إلى مناصرة مصالحه كالعادة وفي كل الأحوال.

ومما شاهدناه وقرأناه في وسائل الإعلام العربية والأجنبية، لا يمكن الحكم بوضع ثورات الشباب في الأقطار العربية في سلة واحدة، ولو أنها تبدو بطريقة أو بأخرى من مصدر واحد. هل مثلاً يمكننا القول بأن ثورتي تونس ومصر كما ثورة اليمن أو كثورة ليبيا أو كثورة البحرين أو حتى كثورة سورية؟ أليس مستغربًا أيضًا بألا توجد ثورات على الأنظمة الملكية؟ فحتى حينما اندلعت الثورة في مملكة البحرين مثلاً فقد كان ما كان وجرى قمعها، وهكذا بقيت طبيعة كل قطر تفرض نفسها حين الممارسة على وجه الثورة فيها وإن كانت الدوافع الأساسية واحدة.

إن من أهم العوامل التي تميز أي ثورة مما أشرنا إليه عن الأخرى، هو، درجة اهتمام القوى الغربية بما حدث في شارع كل ثورة في قطر من الأقطار العربية من ناحية المصالح أولاً ثم الفكر والأسلوب والقيادات. لهذا نجد أن في الوقت الذي انحازت فيه الولايات المتحدة تدرجًا منذ البداية مع الثوار الشباب في ثورتي تونس ومصر، شوهدت تقف علنًا في الوسط بين نظام الرئيس "علي عبد الله صالح" والمطالبين بإسقاط النظام في اليمن، بل وكانت السفارة الأمريكية تتوسط بينهما لإيجاد حل تارة مباشرة وتارة بواسطة مجلس التعاون الخليجي. أما بالنسبة للثورة الليبية فبسبب وجود البترول، سعت القوى العظمى منذ البداية إلى عمل حظر جوي على طيران نظام "معمر القذافي"، ومساعدة الثوار بالطيران وبالوسائل الممكنة،

بينما هدفها الحقيقي هو خلق الظروف المناسبة وتهيئتها لأجل وضع قوات برية لاحتلال منابع النفط أو تدمير البنى التحتية في ليبيا تمهيدا لإعادة بنائها بالشركات التابعة لحلف الناتو بقدر نصيب المشاركين في الحرب وبنفقات البترول الليبي طبعًا وكما حدث مع العراق بعد تدميره.

الثورة في سورية أيضًا مختلفة نوعًا ما، فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في مناورة سياسية ماكرة، بأنها لا تزمع التدخل ضد النظام السوري لتأييد الثوار، وهي غير صادقة، لأنها في مرحلة ما لو اشتد عود الثورة ضد النظام ستعمل المستحيل لإسقاط النظام السوري بأي وسيلة أو ترويضه واحتواؤه. وهكذا جرى وضع المواطن العربي السوري بين نارين، نار ظلم النظام الدكتاتوري ونار التدخل الأجنبي الذي مهما كانت صورته يظل احتلالاً وسالبًا للإرادة المستقلة للوطن بطريقة أو بأخرى.

وأما في البحرين فحدث ولا حرج، فقد أخذ الأمر منحى معاكسًا حيث كان موقف الولايات المتحدة غير المعلن، هو القفز فوق الليبرالية والديمقراطية، وإعطاء الضوء الأخضر لجعل دول مجلس التعاون العربي تدعم النظام الحاكم في البحرين بالمال وبالجيوش لإخماد ثورة الشباب بسبب تدخل السياسة والتوازنات الإقليمية في مصير ثورة شعب البحرين. وكذلك كان الموقف مع الحراك الذي بدأ في سلطنة عمان فقد تم منح السلطنة عدة مليارات من مجلس التعاون لتهدئة الأوضاع الاقتصادية.

لهذا يمكن القول بأن الولايات المتحدة وحلفاءها أصبحوا يشاركون في تحديد هدف كل ثورة ولو نسبيا حتى إذا ما نجحت الثورة كان لهم قدم فيها، ذلك عملاً بالنمط القديم الذي اعتادوا عليه. وهذا يقودنا إلى استشراف المستقبل، على أن ثورات الشباب العربي في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين ، كانت مرحلة أخرى من مراحل ملحمة نضال الشعب العربي من أجل اتجاهه نحو الوحدة الشاملة وإن كان الطريق ما زال طويلاً. ويجب أن تتبعها مراحل أخرى لأجل أن تكون الثورة كاملة، أي علينا ألا نتوقع أن مجرد نجاح الثورات وتغيير الأنظمة هو ضمان قيام

الوحدة العربية. إن ميزة هذه الثورات أنها تتيح للمواطن العربي في بلده أن يعيد تنظيمها وأن يحصل على حرية التعبير، وأن تطبق الديمقراطية في الوطن ولو جزئيا. وهذا في حد ذاته إنجاز لا يستهان به أبدًا. إن تحقيق ديمقراطية حقيقية في الوطن العربي حتى ولو ابتدأت في الأقطار العربية المختلفة، هو نصر للوحدة العربية التي ستحصل مستقبلاً بناء على قواعد قوية وأسس مدروسة جيدًا.

بناء على ما تقدم، من الطبيعي أن نجد الشارع العربي وليس الأنظمة قد رحب بالثورة المصرية، لأنها في نظر المواطن العربي أنهت عهدًا كانت فيه سياسة مصر لا تعبر عن دور وحجم مصر القومي ولا بأي طريقة، لهذا جرى الترحيب بالثورة وبتفاؤل، ومهما كانت النتائج ستكون أفضل مما كان قبل الثورة، لأن بوصلة الثورة كانت تشير بشكل واضح إلى الديمقراطية أو أنها ستقود في النهاية إلى الديمقراطية ولو على مراحل وبتضحيات أخرى، وستعمل على رفع الظلم، والى معالجة الفساد بكل أشكاله خصوصًا في الداخل، وهذا انسحب على طبيعة الحس الجماهيري الذي تحمل مسئولية الثورات العربية. وهنا كانت أهداف الثورات من هذه الناحية سامية بطيبة شبابها وصدقهم ووفائهم.

هذا، وإن انتشار أثر الثورة التونسية في الأقطار العربية قد شكَّل تحدّيًا لهوية الدولة القُطرية التي رفعت كثيرًا في السابق شعارات "مصر أولاً" و"الكويت أولاً" و"الأردن أولاً"، فانتشار الثورات جعلنا نكتشف حجم التضامن العربي قولاً وفعلاً مع الثورة التونسية، فكانت ثورة مصر وأخرى في اليمن وليبيا وسورية، وتململت بلدان أخرى وراحت تطالب بالإصلاحات الجذرية في المغرب والجزائر والسعودية والأردن والبحرين وعمان والكويت. إن سرعة استجابة الشعوب العربية للثورة حتى وإن كانت بدوافع من الخارج، يبرهن على تجانس الهموم والأحلام والآمال للشعوب العربية ويؤكد على وحدتها. ولم تُستثنَ منطقة أو إقليم عربي من ردات الفعل نتيجة الثورات التي بدأت، فوُجد من انتفضوا على الطائفية كما في العراق ولبنان، وقد انعكس ذلك أيضًا حتى على الفلسطينيين، فراحوا يطالبون بإنهاء الانقسام بين حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" وحركة المقاومة الإسلامية

"حماس"، ولم يكن كل هذا ليحدث لولا انطلاق الثورة التونسية أولاً وما أحدثته الثورة من دوي في مصر التي تميزت برفع الشعارات الفضفاضة التي يمكن أن ينخرط فيها أي مواطن غير راضٍ عن الوضع العام في بلده مهما كانت أصوله الاجتماعية والفكرية.

قال "د. عزمي بشارة" ـ المدير العام للمركز العربي للأبحاث ـ عن الثورة التونسية: "إنَّ الحالة التونسية تمثّل حالة مخبرية لفهم تطوّرات الأحداث في الوطن العربي". والمقصود هنا أن الاختلاف بين الثورات العربية إن وجد، فانه يكمن في التفاصيل الثانوية. ولذلك فانه لا يصح استنساخ تجربتي مصر وتونس في البلاد العربية الأخرى، لأنه لا يوجد تجانس مجتمعي يسمح بالتكرار.

▪ الشرعية الدولية والثورة

الثورات العربية حدثت بينما الوطن العربي مجزأ، والأمر يختلف لو كانت الثورة من أجل الديمقراطية والوطن العربي موحدٌ. وما دام الحال هكذا فمن الطبيعي أن تنعكس نتائج الثورات على كل قطر بطريقة تختلف عن الأخرى من ناحية اشتدادها أو بطئها، ومن ناحية توجهها نحو الديمقراطية الحقيقية ونحو الوحدة العربية كليا أو جزئيا. كان شيئًا طبيعيًا ومتوقعًا أن يحدث هذا، لأن الثورات جرت في أقطار توجد حولها قوى إقليمية وقوى دولية، وكل منها له أجندة، وعلينا ألا ننسى إسرائيل ودورها المتحفز دائمًا لاستغلال الظروف الدولية والإقليمية وتناقضاتها والاستفادة منها وتأثير الإعلام الصهيوني على أصحاب القرار في دول الغرب. وكذلك من الأهمية بمكان الأخذ في الاعتبار النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة العربية. لهذا مهما قيل عن نجاحات الثورات العربية فسيظل بعضها منقوصا بقدر ما، ومختلفًا عن بعضها الآخر بسبب تحفز وتدخل القوى العالمية وقدرتها على الاختراق والتعامل مع كل ثورة قطرية على حدة.

إن مسئولية قوى التغيير في هذه الثورات كبيرة، وتحقيق غاياتها ليست سهلة، لأن حجم الإصلاحات الدستورية والاقتصادية والاجتماعية كبيرٌ.. والمنطقة العربية

بحاجةٍ إلى العدل السياسي والاجتماعي والى التحرر من الهيمنة الأجنبية والتدخل الدولي. لا نستغرب حدوث التدخلات الأجنبية في قوى التغيير في الأقطار العربية أو حتى مضايقتها، لأن قوى التغيير العربية لم تقدر في السابق أن تبني فكرًا وأسلوبا وقيادات منتخبة، وهذا ما جعل شرارة الثورات تبدأ متأثرة بالخارج، وجعل الثورات في حاجة إلى رعاية فكرية ليبرالية خارجية وإن كان الشباب نفسه هو أداة التغيير.

يمكننا تصنيف ثورات الشباب العربي بطريقة مختصرة، وذلك بتوزيعها إلى ثلاث مجموعات: الأولى مفرحة إلى حد ما وبتحفظ وينسحب هذا على مصر وتونس وهذا في البداية. والثانية مقلقة خصوصًا في ليبيا واليمن وسورية. والثالثة محزنة كما في البحرين حيث كان للمذهبية والتناقضات الإقليمية دور سلبي على الثورة في البحرين وكأن ثوار البحرين ليسوا عربا ولا يستحقون التأييد. من هنا يمكننا تخيل المخاطر والسلبيات التي سترافق حركة التغيير في الوطن العربي في غياب الأهداف وطبيعتها، وقد كان من المفروض أن تكون الأهداف قد وضعت مقدمًا كسقف لأي ثورة، بدلاً من ترك مسار الأمور كمن يصطاد سمكًا من البحر لا يعرف نوعه إلا بعد أن يتم الصيد.

هذا، ولا يجب أن تكون الديمقراطية مثلاً وهي مهمة طبعًا بديلاً عن حرية الوطن وسلامة أراضيه من أي هيمنة أجنبية. نقول هذا لأن الواقع العربي يفتقد التوازن بين شعارات الديمقراطية الحقيقية، والوحدة الوطنية، والهوية القومية، فمقياس نجاح أي ثورة في أي قطر عربي هو مدى تحقيق التوازن لهذه الشعارات. من هنا نجد أن الولايات المتحدة تعمل كصياد ماهر يحاول أن ينتقي صيده بينما هو ليس معنيًا بالديمقراطية في تلك الأقطار وإن كانت الديمقراطية شعارًا حضاريًا يتاجر به العم سام. الأزمات الاقتصادية ما زالت تعصف بالاقتصاد الأمريكي، وما سلوك الولايات المتحدة مع ثورات الشباب في الأقطار العربية، سوى نوع من الغربلة أو كتصفية الرمال على جانب النهر كما كان يفعل العجائز الباحثون عن تبر الذهب في الأزمنة الغابرة.. كان الواحد منهم يضع حفنة من الرمال البرية في ماعون مسطح ويغترف من ماء النهر ليغطي الخليط بالماء، ثم يشرع في إحداث رجة بعناية

وبهزات أفقية للخليط في محاولة لفصل الرمال عن الذهب، وكذلك تفعل الولايات المتحدة الأمريكية التي تبحث عن أي شيء عساه يساهم في إيجاد حل لأزماتها الاقتصادية منذ عام ٢٠٠٦م.

إن من المستحيل أن تساند الشرعية الدولية التي تقف على رأسها الولايات المتحدة الثورات العربية. كيف يكون ذلك والشريك المتطوع هو الخصم التاريخي ما دام يقف حاميًا لإسرائيل ومؤيدا لكل عربداتها وإهاناتها للأمة العربية. ولو حدث تدخل الغرب في الثورات العربية فسيكون مشوبًا بالشبهات وإن كانت الجامعة العربية ممثلة لبعض الأنظمة المباركة للتدخل الغربي، ففي تلك الحالة سيكون تدخلاً مفروضًا وليس مطلوبًا. زد على ذلك بأن الولايات المتحدة الأمريكية بما تستطيع أو تملك من قوة، وبما لها من نفوذ وأدوات داخل الأنظمة العربية الاستبدادية، تستطيع أن تتدخل بين الثوار والنظام كما حدث في اليمن بواسطة السفارة الأمريكية في صنعاء، ومثلما يحدث في سورية عن طريق زيارة وفد من الكونجرس الأمريكي لدمشق والتحدث مع الرئيس بشار الأسد. وإن رفض الثوار تدخلها فإنها تضعهم بسهولة بين شقي رحى السلطة الاستبدادية الجاهزة لقمعهم بالحديد والنار وبين أن يعودوا إلى العبودية ويطأطئوا رؤوسهم كما كانوا قبل الثورة خانعين. وهذا يقودنا إلى علامة استفهام كبيرة، ستكون الإجابة عليها سهلة بعد أن ينقشع الدخان: أليس مستغربًا ونحن قد عشنا وشاهدنا ثورات الشباب في كل الأقطار العربية التي اجتاحتها، بأن الشعارات القومية قد غابت عن هتافات الثائرين، وغاب كل ما قد يحفز من شعارات لإبراز الخصوصية العربية بين أمم الأرض، بدءًا من استدعاء مواقف الفخار التاريخية أو ذكر الزعماء والقادة القوميين المميزين؟ لم نشاهد كما اعتدنا في الماضي حفلات حرق العلم الأمريكي أو الإسرائيلي في الساحات العربية العامة. لم نسمع الجماهير تهتف بالموت لإسرائيل.. وتسقط أمريكا.. ويسقط العملاء.. وأمة عربية واحدة .. وشعب عربي واحد.. ونعم للوحدة الكبرى.. وتسقط الإقليمية.. الخ.. لا شيء من هذا حدث رغم زخم الثورات وعنفها، ورغم شلال الدم.. ما الخطب؟

إذن ما دام الأمر كذلك يجب ألا تأخذنا الفرحة والبهجة والتفاؤل عن معرفة إلى أين ستأخذ الثورة المجتمع العربي، بل ما هي المشاريع السياسية غدا لهذه الثورات؟

البعض يقول بأنها ظاهرة صحية حينما لم تحدد الثورة أهدافًا بعينها تعبأ بها الجماهير، ثم يأتي يوم لا يتم إنجاز ما جرى الوعد به، فتصاب الجماهير باليأس والإحباط، وحيث كان للجماهير تجربة في الماضي مع الحركات الانقلابية النهضوية التي حدثت في أكثر من بلد عربي ولم تنجز ما وعدت به، تلك الانقلابات التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين، والتي كانت فيها قيادات الثورة أو الانقلاب بعد أن تطيح بنظام الحكم تصل إلى طرق مسدودة، ويعم الفتور وتمل الجماهير من هم في سدة الحكم، ويشعر الحكام بعدم ثقة الجماهير بهم، فيعملون على تشديد قبضتهم على المواطنين، ويمضون إلى التخلص من معارضيهم وحتى من شركاء النظام نفسه، فتعم المحسوبية وينتهي الحكم بيد الأسر والعائلات والحلفاء وحفنة من رجال المال والأعمال، ويذهب الجميع إلى الكسب الشخصي على حساب مشاريع التنمية ومشروع التصدي للقوى الطامعة في الحقوق العربية التي يمثلها التحدي الصهيوني الذي يستفز القومية العربية في عقر دارها، وحيث غاب أيضًا عن الجميع، بأن التحدي الصهيوني لا يقف عند احتلال الأرض بل ينظر إلى إلغاء واندثار حركة القومية العربية وميراثها، وإلا كيف يتحقق شعار "من النيل إلى الفرات".

إن ما يخيف من نتائج ثورات ٢٠١١م أن كثيرًا من الأقليات العرقية في الأقطار العربية اشتد عودها وقد تصبح مشاكل للوحدة الوطنية في معظم الأقطار العربية مستقبلاً ما لم يستدرك الأمر ويتم استدعاء المشروع الوحدوي القومي الذي تصغر فيها مشاكل الأقليات فتصبح الأقليات عوامل قوة في دولة الاتحاد العربي بدلاً من كونها عوامل ضعف في الدولة القطرية.

خلال ما حدث من تطورات في العالم العربي فيما يخص الثورات العربية، التي مازالت تشتعل وما زال يتصاعد دخانها ويملأ سماء الشرق الأوسط، وخلال الاهتمام والجهد الذي تبذله الولايات المتحدة الأمريكية في متابعة ما يحدث وما تلمح وتشير به إلى الثوار والأنظمة مستعملة العصا والجزرة، يشعر الباحث بأن

هناك أسئلة كثيرة كانت مجرد شكوك في بداية الأحداث، أوجدها حدث انطلاق الثورة في غير بلد عربي في وقت واحد. وكون الأقطار العربية دولاً مستقلة معترفا بها في الأمم المتحدة، فتركيباتها الاجتماعية الداخلية لا تستنسخ حتى يقال بأن الثورة واحدة ووقوعها في آنٍ واحد شيء عادي، فإن ذلك كان مدعاة للشك، وبقي ذلك لغزًا وشكوكًا تحتاج لأدلة وبراهين. لكن الحدث بالكيفية التي تحدثنا عنها مطولاً والتي تم بها، لم يختف من الذاكرة فبقي سؤال يلح ويطلب جوابًا.

بعد تطور الأحداث في كل قُطر، ومع مرور الوقت والانقسام الشعبي بين مساند للثورة ووقوف مع النظام في بعض الأقطار ولو بنسب متفاوتة بين قطر وقطر، وما اتضح من تصريحات ومواقف للولايات المتحدة، يمكننا التأكيد على ما باتت تخطط له النوايا الأمريكية للشرق الأوسط، الذي أضحى لها حقل تجارب لسياسة مصالحها النفطية والإسرائيلية في المنطقة العربية. يخطئ كثيرًا من لا يعتقد بأن قيادة ألولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بالكثير من الأسرار التي لا يمكن البوح بها في كل الأوقات، وهذا ليس كثيرًا على استراتيجية دولة إمبراطورية مازالت تحتفظ بالكثير من الأسرار طي الكتمان وقد يتجاوز عمر بعضها عشرات السنين، وذلك للحفاظ على مصالحها وإبقائها مستمرة. وما موقع "ويكيليكس" الشهير بتسريب المعلومات إلا مؤشر على وجود أسرار كثيرة في السياسة الأمريكية ما زالت طي الكتمان.

▪ دولة قطر و تبني الثورة !

أحد الألغاز الكثيرة من التي تحوم حولنا، والذي يفترض على المواطن العربي أن يجد له تفسيرًا، هو، دور ونفوذ "دولة قطر" ونشاطها السياسي والاقتصادي وانفتاحها على الجهات الأربع، وجعل صوتها في المنطقة الأعلى وهي الأقل سكانًا والصغيرة جغرافيًا؟ فالواقع يبرهن على أن دولة قطر هي الزعامة والدعامة المادية والمعنوية لحركة الإخوان المسلمين في العالم العربي أو هكذا هي خلال اندلاع الثورات التي أسقطت الأنظمة؟ فمن دولة قطر تنطلق قناة الجزيرة

التلفزيونية التي أخذ دورها يتضح يومًا بعد يوم بأنها شريكة في صنع الأحداث، والمحرك لتعبئة الشارع العربي الثائر الذي انحسرت شعاراته في المطالبة بالقضاء على الفساد والمطالبة بالحرية من خلال إسقاط الأنظمة. إن قناة الجزيرة التي تبث من قطر هي التلفاز العربي الأول الذي يقبل باستضافة الزعماء الإسرائيليين ويتيح لهم مخاطبة الجمهور العربي مباشرة. كما أن ما يلفت النظر أيضًا هو احتضان دولة قطر لأحد علماء الإخوان المسلمين ألا وهو الشيخ "يوسف القرضاوي" الذي أصبح له نفوذ عالمي تجاوز نفوذ مرجعيات إسلامية كثيرة، فصار يتحدى الزعماء العرب وأنظمتهم في سابقة لم تعتدها الأقطار العربية، وأضحت دائرته مؤثرة إعلاميًا ودعائيًا أكثر من الأزهر في مصر ومراكز الفتوى في البلاد السعودية.

إن ما يلفت النظر أيضًا، هو، بينما الشارع العربي يعج بأحداث الثورات فقد تم عقد اجتماع برعاية أمريكية في ١٢ مارس عام ٢٠١١م في تركيا لممثلين عن (الإخوان المسلمين) في سورية ومصر والأردن لم يعلن عنه إلا بعد انفضاضه. كان ممن حضر هذا المؤتمر ممثل عن أمير دولة قطر، ومسئول بارز في وزارة الخارجية الأمريكية هو السفير "جيفري فيلتمان" الذائع الصيت الخبير بشؤون الشرق الأوسط. وهذا يشير ضمن تصريحات كثيرة صدرت من أمريكا تخاطب بها الثوار والأنظمة في البلاد العربية بطريق مباشر وغير مباشر تمت على لسان الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" ووزيرة خارجيته "هيلاري كلينتون" وزعماء كبار في مجلس النواب الأمريكي (الكونجرس). كل ذلك يشير إلى كيفية ابتداء الولايات المتحدة الأمريكية باستغلال التطورات العربية لصالحها. لماذا لا يكون الاجتماع الذي تم في ١٢ مارس اتفاقًا أمريكيًا مع الإسلام السياسي بزعامة تركية، والمؤشر على ذلك أن كثيرًا من المنظرين في بلاد الثورات العربية يشيرون إلى التجربة الديمقراطية التركية كنموذج يمكن تطبيقه في الأقطار العربية، وبالتالي يؤول الأمر إلى استلام الإخوان المسلمين للحكم على الأقل في بعض الأقطار العربية مثل تونس ومصر وسورية واليمن وليبيا ودولٍ عربية أخرى.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن وزيرة الخارجية الأمريكية كانت قد صرحت قبل شهر من اجتماع ١٢ مارس ٢٠١١م باستعداد الولايات المتحدة لقبول حكم الإخوان المسلمين لمصر أو لمشاركتهم في الحكم. أليس هذا التصريح في حد ذاته تدخلاً سافرًا من قبل الولايات المتحدة في أنظمة الحكم القادمة في بلاد الثورات العربية بعد أن كانت معظم الجماعات الإسلامية موضوعة على قائمة الإرهاب الأمريكية. كانت الثورة في مصر في أوجها وصار نشاط حركة الإخوان المسلمين في الثورة محمومًا بعد أن كان معدومًا ومرفوضًا في بداية الثورة.

وهنا دعنا نسأل أنفسنا لماذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة إلى إنجاح حركة الإخوان المسلمين لكي تصل للحكم في البلاد العربية؟

والسؤال بطريقة أخرى، هل انعقاد مؤتمر ١٢ مارس ٢٠١١م في تركيا كان مقصودًا، وهل يمكن تفسيره بأن الاستراتيجية الأمريكية هي العمل على خلق جبهة سنية متدرجة ومتناغمة بين الدول الملكية التقليدية العربية وأنظمة الثورات العربية التي يحكمها الإخوان المسلمون مستقبلاً لخلق توازن ما مع تمدد الهلال الشيعي الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط، ويصبح السنة بزعامة تركيا تعويضًا لتركيا عن عدم نجاحها في الانضمام للاتحاد الأوروبي من ناحية، وإحياء دور دولة العثمانيين في تركيا بمعطيات العصر الحديث، وجعلها تقود مع إسرائيل تكتلاً إقليميًا تابعًا للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى.

هل يحق لنا بعد هذا أن ندعي بأن العالم العربي ما زال في طور التشكيل عبر المراحل أو أنه ما زال يُحكم من قبل الخارج، وأنه يحتاج إلى ثورات أخرى لانتزاع إرادته الحقيقية أم أنه سيظل لمرحلة أخرى أسير تشكيل النفوذ الأجنبي كما حدث له بعد ذهاب الاحتلال التركي بعد الحرب العالمية الأولى ومجيء الاحتلال الأوروبي ثم مجيء الاحتلال الأمريكي الحالي بصوره المتعددة، الذي كان من ضمنه مطاردة الإسلاميين واضطهادهم لمدة من الزمن والسماح للأنظمة الاستبدادية باستباحة البلاد لخدمة مرحلة ضمن استراتيجية أمريكية ما. هل أحد به عقل يصدق بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعلم بفساد عملائها من الحكام العرب الذين أطاحت بهم الثورات العربية بعد أن نهبوا البلاد وأذلوا العباد على مدى عشرات السنين؟

لماذا في مدة قصيرة ومحددة تمت الإطاحة بهم، فهذا سؤال يؤكد أن ما يحدث هو رؤية أمريكية محسوبة. فكما طوردت الجماعات الإسلامية من قبل الغرب ثم عمل على احتضانها وأعدت لكي تحكم، فانه من الممكن أن يتم وكما يحدث مطاردة بقايا القوميين العرب ولمدة أيضًا ثم يُعاد بهم بعد عشرات السنين لكي يقودوا الثورات الوهمية من جديد ويصعدوا على أكتاف البسطاء إلى الحكم ثانية...
وهكذا تستمر لعبة الدول المتنفذة إلى أن يستفيق العرب ويصبحوا مؤهلين لصنع حياتهم بأنفسهم.

يمكننا تفسير ما حدث بناء على ما سبق من خلال علاقة بريطانيا في الماضي مثلاً بحركة الإخوان المسلمين في مصر منذ النصف الأول من القرن العشرين. كانت بريطانيا تمول حركة الإخوان المسلمين من خلال سفارتها بالقاهرة بهدف التصدي للوطنية المعادية للاستعمار البريطاني والمد الشيوعي في ذلك الوقت. وتآمرت بريطانيا وأمريكا بعد ذلك على حركة القومية العربية ومحاولات الوحدة العربية، وقد تم فضح الكثير في هذا الصدد عبر النشرات والمذكرات والكتب التي تحدثت عن دسائس ومؤامرات القوى الغربية ضد الأقطار والزعماء الوطنيين بمساعدة بعض الأنظمة العربية العميلة للغرب على حساب كرامة شعوبها.

وهنا، هل يمكننا القول بأن انصياع حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إلى المصالحة مع حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، كان بسبب تغيير النظام الحاكم في مصر وصعود حركة الإخوان المسلمين التي أوعزت لفرعها "حماس" بالموافقة على المصالحة مع "فتح" بعد أن أعيق المشروع الوطني الفلسطيني مدة خمس سنوات من الخصام والفراق، وهكذا تغير أخيرًا الخطاب السياسي والأيديولوجي لحركة حماس وكأن شيئًا لم يكن.

إذن نستطيع أن نقول بأن أمريكا تستثمر الحراك الشعبي العربي لصالحها من خلال تحويل نظم الحكم إلى إسلامية مطيعة لا تختلف عن الأنظمة السابقة من ناحية مرجعيتها الأمريكية، ولا عن النظم التقليدية الأخرى من ملكيات حاكمة وغيرها التي تسيطر عليها أمريكا سيطرة تامة، مما يُبقي الشعب العربي عاجزًا حتى وإن

أصاب من الغنى قطاع منه أو حصل على كسرة من الحرية للفرد، كحرية التعبير على أساس أن يقول المواطن ما يريد، ويفعل الحاكم ما يريد.

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية، أيقنت بأن الفكر السلفي حتى لو تحول إلى نظام حكم في الأقطار العربية فلن يقود الشعوب إلى آفاق نموها وتطورها، فليبق العالم العربي مشغولاً بالتحولات والتقلبات التي تشبه مبدأ الشورى في التشريع الذي ليس له آليات لجعل المواطن أينما يقيم في وطنه ينتخب ولي أمره. هذا فضلاً عن إشغال العالم الإسلامي سنة وشيعة بصراع مستمر مثل أيهما أتى قبلاً البيضة أم الدجاجة بينما إسرائيل تتمدد مع الأيام وتقوى وتزدهر على حساب كل العرب وكل المسلمين.

ويبدو أيضًا أن لغز دولة قطر التي تتزعم العالم العربي أو أريد لها ذلك ليس له حلا، لكن دولة قطر التي ليس بها نظام انتخابي، وتعتبر ثالث دولة في العالم لإنتاج وتصدير الغاز بعد روسيا وإيران، وليس لها من مقومات القوة عدا أنها تستضيف أهم بنية تحتية عسكرية أمريكية في عموم المنطقة حيث يوجد فيها المقر الميداني للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية للمنطقة الوسطى من العالم.

▪ حديث عن الثورة

مهما كانت الأسباب والظروف والدوافع والحرص، فإن أحدًا لا يختلف على أن ثورة الشباب وإن لم تشتمل على شعارات قومية، وإن حققت القوى العالمية اختراقات متفاوتة فيها، إلا أنها قد حركت المياه الراكدة في الشارع العربي الآسن بالتخلف والخوف، فكيفما انتهى الأمر، فإن المستقبل لن يكون أسوأ مما كان قبل ثورة الشباب، فعلى الأقل سيجري تداول سلطة الحكم وستوجد ديمقراطية وحرية أو حتى بعض من الديمقراطية وحرية الرأي، وهذا كله يعتبر خطوة إلى الأمام، وفي اتجاه ايجابي لا يرفضه أحد عاش مرحلة اليأس والفساد والمحسوبية والرشوة وسرقة المال العام وامتهان حقوق الإنسان التي سبقت الثورة.

الأمر لن يقف عند هذا الحد، فكما يبدو لنا إن له أبعادًا أخرى حسب تطور الأحداث وغموضها أحيانا، وحيث أدى هذا إلى إفراز جملة من الحقائق التي لا يمكن إلا أن نتوقف أمامها كالعادة ولو قليلاً، وذلك حتى نعمل على قراءتها والتحقق مما جرى من أحداث ما زالت تفرض نفسها على الوجدان والعقل. فهل مثلاً يعود الفضل في كل ما حدث من تناغم ثوري في عدة أقطار عربية وبالجملة إلى مشتقات الشبكة العنكبوتية مثل: فيسبوك وتويتر ويوتيوب؟ هل الفضل فعلاً لهذه المواقع في التحولات التاريخية التي أشعلت الأرض بالثورات وأضاءت سماء العواصم العربية؟ إن قبول ذلك من وجهة نظرنا هو تعامي وتسطيح لفعل المسيرة البشرية، لأن حركة التاريخ لم تتوقف قبل منجزات ثورة الاتصالات التي أفرزت فيسبوك وتويتر ويوتيوب وغيرها من أدوات تكنولوجيا المعلومات الحديثة ولن تتوقف غدًا. ولأن التاريخ لا يكرر نفسه بل هو يسير دائمًا إلى الأمام ولكن في حركة لولبية، ولأنه لا يمكن تكرار أية تجربة إنسانية ضمن بيئة مختلفة، فليس مستغربًا أن تكون عربة الثورة عام ٢٠١١م هي "فيسبوك" مثلاً أو مثلما كانت إذاعة صوت العرب من القاهرة المتفوقة على كل محطات الراديو العربية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ثم في هذه الفترة قناة الجزيرة التلفزيونية التي تبث من دولة قطر.. كل عصر له أدواته المؤثرة.

هذا، ولأن شباب الثورة لم يطرحوا أية برامج سياسية لغياب التجربة التاريخية لهؤلاء الشباب، فإنهم بقوا أسرى لتداعي الأحداث من حولهم. كثيرًا ما قال زعماؤهم بأن هدفهم ينحصر في إسقاط الأنظمة وحسب وتسليم الأمر للنخب الوطنية التي يؤيدها الشعب، وأما الشباب أنفسهم فسيعودون إلى مواقعهم الطبيعية في المجتمع.. حقًا شيء جديد.

أذكر أن أحد شباب الثورة التقته قناة فضائية عالمية مشهورة بعد إتمام إسقاط النظام في بلده، أجاب على سؤال: إن كان سيتقدم الصفوف وسيكون له نشاط سياسي في بلده بعد إسقاط النظام؟ فكان جوابه: "مطلقًا.. سأعود إلى عملي العادي، ولن يكون لي دور سياسي".

وعلى ذلك فإن من حصدوا نتيجة الثورة فهم القوى السياسية الواضحة المعالم.. الجماعات الإسلامية مثلاً وبعض الأحزاب. المستفيدون في مصر هم من وقفوا لصالح تعديل الدستور المصري وعلى استعداد أن يتعاونوا مع الأحزاب الأخرى كما كان الأمر في الماضي، ولا يترددوا في عمل تحالفات مع قوى سياسية أخرى. في تونس لم يكن الأمر مختلفًا فكان التحرك باسم حركة النهضة الإسلامية وهم من يحاولون أن يجنوا نتائج ثورة الشباب. ولم يختلف الأمر في ليبيا عما هو في مصر وتونس، فليس من يمسك زمام الأمور شباب الثورة، فالمجموعات المنشقة عن نظام القذافي بما في ذلك ما يسمى بجبهة الإنقاذ وحزب العدالة، وهم كما نظرائهم في مصر وتونس كان لهم بطريقة أو بأخرى ارتباطات قديمة بالخارج بل ومنهم من عمل مع منظمات دولية، واستثمر اتصالاته في التسريع بالتدخل الدولي في ليبيا مثلاً.

هذا، والقوى نفسها أو نظيراتها في سورية وغيرها تحاول من خلف ثورة الشباب الاستيلاء على السلطة. وأما اليمن فهي مكشوفة أكثر من ناحية تشعب علاقاتها الخارجية وولاءاتها الإقليمية والدولية، والدليل هو انشغال السفارة الأمريكية بالتوسط بين شباب ساحة التغيير ونظام "علي صالح" لانتقال السلطة سلميًا كما يقال، رغم أن دماء كثيرة قد أريقت في اليمن ولا أحد يلتفت إليها من الدول صاحبة المصلحة.
وهكذا تأتي عواصف التغيير مرة واحدة وبشكل مفاجئ على غير ما كان مألوفا في الشارع العربي، الذي كان يهتف يومًا بالموت لأمريكا.

إن الحديث عن الثورات العربية ليس من باب الرياضة الذهنية أو الترف الفكري والتسلي، فهذه الثورات تتعلق بالمصير القومي العربي حتى وإن لم يقل من قاموا بها شيئًا واضحًا بالنسبة للتوجه الوحدوي من عدمه. لقد كشفت الأحداث منذ عشرات السنين وهن وهشاشة النظام العربي الرسمي، والتفاته للخارج دائمًا لطلب المساعدة للمحافظة على الاستمرار وحل مشاكله. حدث هذا بعد نكسة عام ١٩٦٧م وبعد الغزو الإسرائيلي للبنان عان ١٩٨٢م وبعد عواصف حرب الخليج المدمرة

(إيران - العراق – الكويت – احتلال العراق) حينما تبين أن الأقطار العربية واهنة ولا تملك أن تعارض أي مطلب غربي بما في ذلك الصلح مع إسرائيل والإحجام عن الوقوف بجانب الفلسطينيين.

ليس من المنطق أن تكون هناك نهضة وتصحيح مسار في أقطار الثورة إلا إذا تم استدعاء شعارات العروبة والقومية وتحرير فلسطين، وكل ثورة عربية لا تشير إلى إسرائيل بأنها عدوان تظل منقوصة، لأن الجماهير من خلال فعلها النضالي، وحراكها السياسي، وسيرها مع حركة التاريخ، لا مفر من عودتها إلى عمقها الاستراتيجي، الذي لا يمكن أن تحل جميع مشكلاتها إلا من خلاله وليس من خارج الهوية القومية.

مصر مثلاً التي تبنت القضية الفلسطينية منذ إنشاء دولة إسرائيل، وخاضت أربع حروب، وضحت بعشرات الألوف من الشهداء، وبنصف مليون من المشوهين عوضًا عن التكلفة الاقتصادية الباهظة، ومجيء الرئيس المصري "انور السادات" في ظروف معينة وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد الشهيرة بشروط إسرائيل المنتصرة، أدى إلى رهن الكثير من سيادة مصر وحريتها بموجب تلك الاتفاقية. إن مصر الثورة والديمقراطية لكي تتقدم، يجب أن تراجع علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع الكيان الصهيوني. وعليه لن يكون لمصر دور في العالم العربي ومكانة، وتحقيق تكامل اقتصادي مع بقية العالم العربي بعد أن همش دورها عربيًا وإقليميا ودوليا، إلا بعد التخلص والتحرر من تبعية اتفاقية كامب ديفيد، ذلك لأجل إعادة الروح للمواثيق والاتفاقيات والمعاهدات التي ارتبطت بها مصر مع عالمها العربي.

لهذا، فكيفما قلَّبنا الأمور نتيجة لنجاح الثورة في مصر مثلاً باعتبارها الدولة العربية الكبرى ومركز الثقل في الأمة العربية، فإن علاقتها مع إسرائيل مستقبلاً إذا استمر المد الثوري الحقيقي المستقل فيها، ستشهد حربا باردة ليس بالمستطاع التنبؤ إلى أي مدى ستصل بالنسبة لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ما دامت مصر جادة في التوجه إلى الديمقراطية والتنمية والى استعادة دورها في قيادة العمل العربي. وهنا في خطوة لم يعلن عنها مسبقًا ولم تكن متوقعه حتى كاحتمال،

وكأن الولايات المتحدة تدرك حجم الأثر السلبي الذي قد تحدثه الثورة المصرية على العلاقة مع إسرائيل، رأينا كيف كان الاستباق وكان العمل بسرعة على نأي مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة السعودية بعيدًا عن مصر حتى لا تكون عليه استحقاقات اقتصادية كبرى مثلاً لمصر، فقام باستبدالها بإعلان انضمام الأردن والمملكة المغربية لمجلس التعاون الخليجي لتعويض الغطاء الأمني الإقليمي لمنطقة الخليج العربي الذي ستتركه مصر التي تبدو أنها مبتعدة لا محالة أيديولوجيا عن مجموعة الأنظمة الملكية التقليدية بعد أن أصبحت ثورة الشباب في مصر أحيانًا تزاوج بين أهدافها الوطنية والقومية.. وهذا طبعًا من وجهة النظر المتفائلة. فكأن خطوة مجلس التعاون الخليجي هي عدم رغبته مساعدة مصر اقتصاديًا إذا تجرأت على العودة لأخذ مكانتها القيادية في الوطن العربي

أضف إلى ذلك أن نظام الحكم في مصر يختلف عن نظام الحكم في السعودية وعن الأنظمة التي على شاكلة السعودية، فمصر بها قدر ما من الديمقراطية وتتجه أكثر فأكثر نحو الديمقراطية، وبها انتخابات تشريعية ومجلس للشعب، أما المملكة العربية السعودية فليس بها انتخابات. لهذا لم تترك الولايات المتحدة الوضع هائمًا على وجهه، فقد أعلن من ناحية أخرى الرئيس "باراك أوباما" عزم الولايات المتحدة الأمريكية تقديم عون لمصر قيمته مليار دولار تعويضًا عن الأضرار التي أصابت الاقتصاد المصري بسبب الثورة، للقارئ أن يجيب بنفسه عما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى مساعدة مصر الثائرة على كل شيء وعلى إسرائيل والنفوذ الأجنبي أم أنها تؤكد وجودها في نتائج الثورة مع صنع هوة بين القاهرة والرياض لكي تبقى واشنطن مرجعا للأنظمة العربية على أنواعها، وربط مصر بآلات دولاب السياسة الأمريكية وكما كانت قبل ثورة الشباب.

إن الثورة في مصر كما الثورات العربية الأخرى، هي دون شك نقلة نوعية على صعيد التدرب على كيف يمكن أن تتعلم وكيف تستطيع الشعوب أن تسعى لاستعادة حريتها الحقيقية وسيادتها حتى وإن لم يتحقق ما حلمنا واستبشرنا به في بداية اندلاع هذه الثورات. فإذا سلمنا بأن الثورات العربية لم تكن إلا درسًا وتجربة بمعيار الضمير العربي، لأن بها تحقق جزء من الديمقراطية وحدثت ثورة اجتماعية

على الفساد الذي أهلك قوى المجتمع واستنزف طاقاته، فيمكننا أن نعتبر الثورة على هذا الأساس خيرًا ما دامت لم تأتِ بأسوأ مما كان قبلها.

فبحكم الواقع والمنطق دون مبالغة أو مكابرة نقول بناء على ما سبق، سيقف التاريخ طويلاً أمام ظاهرة الثورة التي اندلعت في الوطن العربي بدءًا من يناير عام ٢٠١١م، وذلك من ناحية هل كانت ثورة جياع أم ثورة ضد الفساد والاستبداد والدكتاتورية، هل هي ثورة تصحيح لمفاهيم إدارية وفكرية وسياسية تجاوزت إمكانيات الإصلاح والتغيير؟

لا نعتقد بأن أحدًا كان متوقعًا أو في حسبانه أن تنفجر ثورة في بلد عربي على الشاكلة التي شاهدها الناس في كل أنحاء العالم عبر التلفاز بما في ذلك إسقاط الأنظمة ورؤساء الدول الذين عمرت أنظمتهم في الحكم لعشرات السنين وأن يهرب منهم من يهرب خلسة من الباب الخلفي من قصره كما حدث مع الرئيس التونسي السابق "زين العابدين بن علي" الذي فرض نفسه بالاستبداد معبودًا كاللات والعزى على الشعب التونسي، أو كما حدث من تحقيقات وسجن لرئيس مصر السابق حسني مبارك وأسرته، وما وجه لهم من تهم اختلاس لأموال الشعب. إنه جيل الشباب الذي صنع التاريخ في الشوارع والساحات حينما أتيحت له الفرصة.. بل إنها ثقافة المهمشين الذين ألقوها بشجاعة في وجه ثقافة السلطة المتعالية التي أخفقت في إنضاج ثقافة حداثة حقيقية.

إن ثورة الشباب العربي حدث تاريخي يؤسس لرؤية جديدة للتاريخ وللذات ولواقع الإنسان العربي ومستقبله وهو الذي أخذ هذا الطريق الوعر. لقد كان الحديث في الماضي عن الفساد واتهام أجهزة الحكم قبل هذه الثورات محرمًا في العواصم العربية، والآن أصبحت الجماهير تضحي بدمائها في الساحات العامة من أجل أن تصرخ في وجه الحكام المستبدين وتقول رأيها بل وتنادي بإسقاط الأنظمة. فبثورة الشباب أصبح المجتمع العربي يمثل نفسه لأول مرة، وهذا هو الجانب المضيء للثورات الشبابية، وهي أيضًا خطوة كبيرة وتحول مهم في المجتمع العربي إلى الأمام.

ثم نأتي للجانب الضبابي من هذه الثورات أو هكذا يبدو لنا أحيانًا:
هل هي ثورات من أجل الديمقراطية والليبرالية حقًا؟ هل هي ثورات مصطنعة غلفت بكل الأسباب الوجيهة، لكنها لن تخدم في نهاية المطاف إلا العولمة والسيطرة على السوق الاستهلاكي العربي الكبير؟ هل هي محاولات من قبل القوى العظمى على احتواء المنطقة العربية بطريقة أكثر حسمًا، وجعل مشروع الشرق الأوسط الجديد حقيقة فيه القضية الفلسطينية مختزلة في الصراع "الفلسطيني الإسرائيلي"، وليست صراعًا "عربيًا إسرائيليًا؟"

من ناحية أخرى، هل تغيَّب مثلاً التفكير العقلاني اللازم لمواجهة تحديات ما بعد نجاح الثورات التي اجتاحت الأقطار العربية واستثنت بعضها لأسباب، منها ما هو معروف وواضح لمن يريد أن يعرف، ومنها ما هو غامض يحتمل التكهنات وليس أكثر، وكأن هناك عصا سحرية تتحكم في كل شيء تجعل المشهد في بعض زواياه غامضا.. فما كادت طبول الثورة تدق في المغرب العربي "تونس" إلا وقد سُمع صداها في المشرق حتى البحرين.. هل السبب هو تشابه الظروف في المجتمع العربي وأن مقولتنا السابقة بأن لكل قُطر خصوصية بسبب ما يحيط به إقليميًا وعالميًا خاطئة؟

للإجابة بصورة أخرى على التساؤلات السابقة، لا بد من الإقرار بأن الكاتب لن يقدر أن يجيب عليها كلها كون الأحداث ما زالت تتفاعل حتى كتابة هذه السطور، وقد يكون هناك مزيد من التوضيح في الفصل الثالث عشر (التالي) من الكتاب. لهذا لا يمكن الإجابة على كل سؤال على حدة، فليس من المنطق أن يكون عندنا جواب كافٍ ما دامت الأشياء تتداخل بسبب المشهد الضبابي الذي يعيق الرؤية. ويمكن إدراك هذا بسهولة إذا عرفنا أن الثورات العربية ليست ذات طابع أيديولوجي أو أن خلفها تقف أحزاب سياسية.. وإنما هي وكما يبدو حركات شعبية، وتحركات جماهيرية سلمية استفادت من وسائل الاتصال العصرية ومواقع شبكة الإنترنت مثل "فيسبوك" و"تويتر" وإن كان يوجد من ينتظر أن يتسلم الحكم في أقطار الثورات تحت مباركة القوى العظمى وبصورة ديمقراطية مفتعلة لخدمة الظرف.

إذن، ربما الأفضل أن نترك الأمور على ما هي عليه ونكتفي بما وضعنا من تساؤلات وتحفظات، وأن نسلم ولو ظاهريا، أو من حيث المبدأ على الأقل، بأن الثورات ليست أكثر من مرحلة أخرى من مسيرة نضالية تحررية تخوضها الأمة العربية، وأن نلتفت للأسباب التي أقنعت الشارع العربي أن يستجيب للثورة ويتحمل مسئوليتها منذ أن نودي بها.

إن سوء الإدارة والتخلف والفساد وازدياد نسبة البطالة والقهر والاستبداد وسوء توزيع الثروة وغياب الديمقراطية ووجود قيادات أنظمة بالية تتحكم بالإنسان في زمن الحرية العالمي، جعلت الفجوة تتسع بين جيل الشباب المعاصر والأنظمة الدكتاتورية التي تحالفت مع طبقة رجال الأعمال التي نهبت ثروات البلاد، وباعت مؤسسات الدولة تحت مسمى الاستثمار وقضت تقريبًا على الطبقة المتوسطة في المجتمع، فزادت نسبة البطالة والجوع والفقر.. أليست هذه أسباب مبررات كافية لاندلاع ثورة؟

أجل، فكل ما ذكرنا هنا وأكثر يعتبر مبررًا وأسبابًا جعلت الشباب في الأقطار العربية يكسرون حاجز الخوف والإحباط، الأمر الذي دفع الملايين إلى المشاركة بالثورة ضد الأنظمة، وليس في هذا شك. فالفساد في المجتمع يؤثر على النواحي الاجتماعية، ويؤدي إلى خلخلة القيم الأخلاقية والى الإحباط، ويؤدي إلى اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، لهذا كانت الثورة واجبة، وحيث أن الفساد يؤدي أيضًا إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والشعور بالظلم عند الغالبية، بل ويؤدي إلى الاحتقان وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع، بل ويؤدي إلى هجرة العقول ورؤوس الأموال لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة وعدم الإنصاف بين الأفراد. في بداية هذه الفقرة قلنا "لا بد من التسليم ولو ظاهريًا.. "، ونقول الآن أجل ظاهريًا، وليس التسليم حقيقيًا كاملاً. فهل يعقل أن يكون فساد أنظمة الحكم والزعماء في بلاد الثورات العربية بذاك القدر وبما قدر بعشرات ومئات المليارات من الدولارات، وأمريكا التي كثيرًا ما كانت تقدم المساعدات للأنظمة نفسها التي أطيح بها، والتي لها أجهزة مخابراتية بحجم أكبر من كثير من الدول، غير عالمة

بأن الزعماء الذين كانت تنصبهم وتحميهم وتدعمهم اقتصاديًا يسرقون وينهبون؟ لا نظن أن أحدًا لديه شك في أن الولايات المتحدة لا تعرف كل شيء عن تلك الأنظمة، بل هي سكتت عليها وتركتها تفسد وتسيء لأجل أن يسهل على أمريكا الإطاحة بتلك الرؤوس حينما توجب المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ومخططاتها الاستعمارية، وهو ما حدث بعد ذلك بالفعل.

▪ التفاؤل الحذر

وهنا أيضًا.. لا بد من وقفة قصيرة اعتراضية حتى لا نفقد بوصلة التوازن، ولا نبدو كمن ينطبق عليه معنى المثل العربي العامي القديم، الذي كان يتداوله الكثيرون حتى عصر قريب في بلاد الشام : "كبَّ جرته على هوى السحاب" أي انه ما كاد يشاهد السحب في السماء إلا وظن بأنها ستمطر ماء بسخاء وسيملأ جرته بماء جديد. وهنا لا بد من تسليط الضوء ولو قليلاً على ناحية أخرى خارج الوطن العربي، ولكن لها علاقة بما حدث من ثورات عربية:

أواسط القرن التاسع عشر حينما دعا المفكر والفيلسوف السياسي الإيطالي "جوزيبي مازيني" (١٨٠٥ – ١٨٧٢م) الذي لُقب بروح إيطاليا حيث أسهمت جهوده وحركته السياسية في توحيد وقيام الدولة الإيطالية الحديثة. دعا إلى الثورة في إيطاليا من أجل توحيدها تحت شعار الديمقراطية القومية. وحذر قائلاً: إن النظريات المطالبة بالحقوق الإنسانية، تنجح في: "تأجيج الثورة وتمكنها من التغلب على العقبات، ولكنها لا تساعد على تأسيس قاعدة قوية تجمع بين عناصر الأمة". ريما بركات - صحيفة العرب اليوم

يبدو أن توقعات "جوزيبي مازيني" كانت في مكانها الصحيح بالنسبة لأوروبا، فقد كلف حصول الشعوب الأوروبية على حريتها ثمنًا باهظا لأجل المحافظة على هذه الحرية. من ذلك أن أوروبا عانت على مدى قرن من الزمان، حروبا وثورات، بدلت أسس النظم والثورات التي قلبت قبلا أسس النظم الاجتماعية والسياسية، وأدت إلى

ظهور الشيوعية والفاشية والنازية بل وساهمت في نشوب الحروب ومنها حربين عالميتين هدمتا مدنا وقرى وأهلكت عشرات الملايين من البشر.

كما أن جمعية تركيا الفتاة مثلاً، التي أوصلت كمال أتاتورك إلى رأس السلطة في تركيا، بأن لها أن التركيبة التركية اجتماعيًا واقتصاديًا تختلف عن طبيعة النموذج الأوروبي الديمقراطي. وهو ما جعل أتاتورك يشن حملة انقلاب اجتماعية لتغيير ثقافة المجتمع التركي بأكمله وتغيير عاداته. تجاهل مبادئ الديمقراطية والحريات التي طالب بها الشعب، وعمل على تطبيق سياسته. جعل حكم الحزب الواحد في الدولة، وقزم دور الدين في الحياة اليومية، وليس هذا فحسب بل وحول المساجد إلى متاحف. فرض على النساء خلع الحجاب، ومنع الرجال من لبس الطربوش لصالح القبعة الغربية. طارد الأقليات وبطش بها ومنع تعليم اللغة الكردية والشركسية والتحدث بهما، ونصب العسكر حراسًا على نهجه من بعده. وما زال الشعب التركي يعاني مما تركه له أتاتورك من إرث التغيير. فإلى أي مدى يكون المجتمع العربي مستعدًا لكي يدفع ثمنًا إذا أخذت الأمور منحى مشابهًا؟

بسبب الثورة في مصر وغيرها وبنسب متفاوتة بين ثورة وثورة، صحيح أن المجتمع قد أزاح أو كاد كل العقبات وفتح كل الأبواب، واستطاع ملايين الشباب أن يقتربوا كثيرًا من هدفهم.. لكن بقيت جسارة القدرة التي تتعلق بما كان مختلاً من الأوضاع للقيام والنهوض والثورة، لابد أن يتحقق تغييره علي الأرض، بمعنى الوصول إلي تحقيق هدف الحرية والديمقراطية وكفاءة الأداء وعدالة التوزيع وسيادة القانون، أي تتجدد حياة الأمة في كل شيء حتى تناسب التاريخ والعصر والزمان، وتتحدد الأهداف وتحشد لها القوى المعنوية والمادية لتحقيقها، بمعنى آخر أيضًا أن الثورة ليست خروج الشباب بالملايين فحسب فهذه ليست سوى الافتتاحية العظيمة للثورة، وأما هدفها فهو تغيير الواقع علي الأرض اجتماعيا.. أي توفير الحريات وسيادة دولة القانون.

من ناحية أخرى، ها هي الثورات الشبابية العربية تندلع في ظرف دولي حرج، فيه الولايات المتحدة القوة العظمى الأولى تحاول إحكام سيطرتها على العالم. ولكن

ليس من طباع أمريكا الاستجابة لرغبات الشعوب وتشجيع ثوراتها الشعبية من أجل تحقيق مصالح هذه الشعوب، وإنما تدفع للتغيير أحيانًا من أجل مصالحها واستراتيجياتها، ذلك ما أثبته التاريخ دائمًا. أكبر برهان على ذلك هو عدم دفع كثير من الأنظمة العربية الموالية لأمريكا التي تمعن في استعمال البطش ضد شعوبها إلى الأخذ بالديمقراطية، فما زالت تلك الأنظمة العربية تعتبر من أقرب المقربين للسياسة الأمريكية إلا إذا قامت الثورة وأسقطتها. لهذا.. بالنسبة للثورات العربية، نجد أن الولايات المتحدة تلجأ للاستدراك لأجل الخروج بأقل الخسائر الإعلامية والمعنوية، فتتستر أحيانًا بالموقف الإعلامي الحضاري الذي يتناغم مع مبادئ الديمقراطية، بينما هي تحاول أن تظل ممسكة بزمام الأمور بالطرق الاستخباراتية الشيطانية من خلف الستار وبكل الطرق الأخرى المعلنة، وذلك لكي تتفادى وصول الثورات إلى ما يمكن أن يوقع أضرارا بالمصالح الأمريكية الإمبراطورية.

ليس آخرًا.. لا يجب الترويج لأفكار يائسة للتشكيك بفائدة وغايات الثورات العربية، وان أقررنا بشكل أو بآخر بمحاولات القوى الخارجية لسرقة هذه الثورات، فما أتينا بذكره من تحفظات ما هو إلا من باب الحرص والشك والدراسة والبحث لأجل أن يظل القارئ هو المحاور الأول والاخير.

إذن، لتكن الثورة الشبابية العربية ليست ضد الأنظمة فقط بل أيضًا ضد الأفكار الداعية إلى سجن الذات وحرمانها من التحليق في هذا العالم الفسيح، فالعالم أضحى قرية كبيرة والأمم والشعوب تتعلم من بعضها، ولا يجوز أن نظلم أنفسنا ولا نأخذ من غيرنا كما أعطينا في الماضي. هذا إذا أردنا ان نقضي على جريمة التخلف التي ورثناها من الأجيال الفكرية السابقة، وهذا إذا أردنا أن نفرض على الغرب الذي كثيرًا ما اضطهدنا واستعمرنا وتعالى علينا أن يعيد حساباته في التعامل معنا مستقبلا.

▪ الانقلابات العسكرية

خلال خمسينات وستينات القرن العشرين حدثت عدة انقلابات عسكرية على أنظمة الحكم في الأقطار العربية، قادها نخبة من الوطنيين والقوميين العرب، الذين امتلأوا بالحماس بعد أن شعروا بحاجة أوطانهم للإصلاح كما كانوا يعتقدون:

حدث أول انقلاب عسكري في سورية عام ١٩٤٩م، قاده "حسني الزعيم" الذي كان يشغل منصب رئيس أركان الجيش السوري.

ووقع الانقلاب في مصر عام ١٩٥٢م وكان بقيادة "جمال عبد الناصر"، وهو الانقلاب الذي أنهى حكم أسرة محمد علي الذي بدأ عام ١٨٠٥م.

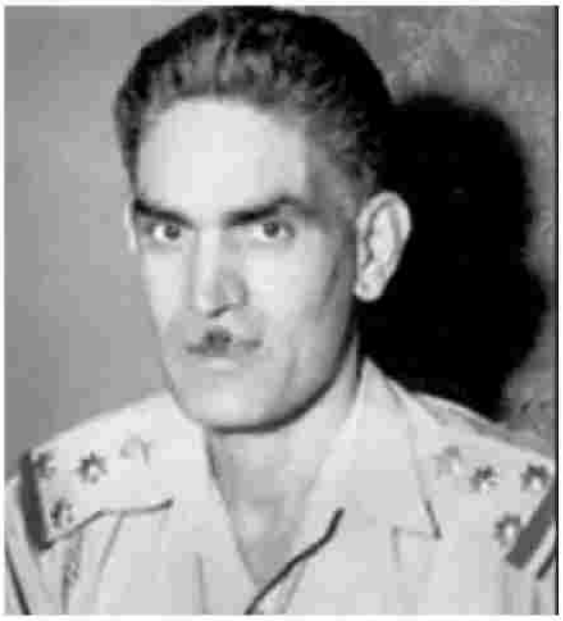

وحصل الانقلاب على الملكية في العراق عام ١٩٥٨م بقيادة "عبد الكريم قاسم"، وهو الانقلاب الذي أنهى حكم الهاشميين الذي بدأ في العراق منذ عام ١٩١٨م.

الانقلاب في اليمن عام ١٩٦٢م وقاده "عبد الله السلال" حيث تمت الإطاحة بحكم الأئمة الزيديين بعد أكثر من أربعمائة وخمسين عامًا من الحكم.

عام ١٩٦٣م كان الانقلاب الذي حدث في الجزائر بقيادة "هواري بو مدين" والذي أطاح بزعامة "أحمد بن بيلا".

عام ١٩٦٩م كان الانقلاب الذي قاده "معمر القذافي" ضد النظام الملكي في ليبيا.

هذا، وفي سورية حدثت عدة انقلابات بعد الانقلاب الذي قاده "حسني الزعيم"، كما اشتهرت سورية أكثر من غيرها بالانقلابات العسكرية التي كان أخرها بقيادة حافظ الأسد عام ١٩٧١م. كما حدثت عدة انقلابات عسكرية أخرى غير ما ذكرنا في السودان وفي العراق وغيرهما، بعضها أطلق عليه اسم الانقلاب وبعضها سمي بالحركات التصحيحية، إلا أنها كانت كلها انقلابات عسكرية قام بها الجيش، فكانت أحيانًا تحدث انقلابات ضد الانقلابات التي سبقتها في الحدوث، وكثيرا ما كان ينقلب العسكر على زملائهم.. حدث هذا النمط في سورية وفي العراق وفي الجزائر وفي السودان وفي اليمن، وفي مصر أيضًا حينما حدث الانقلاب على اللواء "محمد نجيب" أول رئيس لمصر بعد الإطاحة بالملكية.. الخ.

توقفت الانقلابات العسكرية بعد ذلك حتى سنة ٢٠١١م. فقد كان الانقلاب يجري باتفاق مجموعة قليلة من الضباط في مؤسسة عسكرية منظمة يتخذون قرارًا فوقيًا مستغلين قواعد الانضباط العسكرية، وينقضون على دار الإذاعة وقصر الحكم في عاصمة دولتهم أو كما كان يحدث في الأقطار العربية في القرن العشرين، ويعلنون الإطاحة بالنظام القديم ويكملون المهمة من جوانبها الأخرى. هذا ما حدث فعلاً مع الانقلابات العسكرية السابقة أو الحركات التصحيحية.

وإن تحدثنا عن الثورات الشعبية بصفة عامة فإن الأمر يختلف عن الحديث عن الانقلابات العسكرية الفوقية. في حالة الثورات الشعبية إن الأمر يحتاج إلى نضوج جماهيري وإعداد، والنضوج هنا يحتاج إلى وقت، وهو ما جعل مرحلة الثورات الشعبية كتطور تاريخي تأخذ وقتا حتى نضجت متزامنة مع استفحال الفساد في أنظمة الحكم، بل وان القوى العالمية عملت على احتواء وترويض طرفي العلاقة لكي يصبح الأمر شبه منطقي وقابلاً للتنفيذ وقد رأينا كيف تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع كل بلد عربي قامت فيه ثورة.

وهنا علينا ألا ننكر وجود الأصابع الأجنبية خصوصًا الداعمة للثورة منذ بدايتها أو خلال تطورها أو بعد نجاحها لأهداف خاصة وليس بالضرورة أن تكون الموجية ببدء الثورة ما دامت قد هيأت لها، وإنما ركوب موجتها. لقد كان من الطبيعي ألا

يكون التأييد الخارجي دون ثمن أو دون هدف. ولقد رأينا كيف التزمت في القرن العشرين أنظمة الانقلابات العسكرية العربية بما سمي بالصداقة مع المعسكر الاشتراكي الذي كانت تقوده روسيا فكانت المصالح المشتركة تجمعها. لكن من المهم أن نميز بين وجود الأصابع الأجنبية إن كانت للصداقة كما كان الحال مع الاتحاد السوفيتي أم لإدارة الأحداث وصنعها كما تفعل القوى الغربية في الغالب استخباراتيًا وإعلاميًا وباستعمال الوسائل الأخرى كالضغوطات الاقتصادية وغيرها. لهذا وجب التنبيه إلى أن العقل العربي من كثرة ما عانى من التدخلات الغربية في شئون وطنه سواء باستعمال القوة المباشرة أو بالسياسة وبغيرهما، أصبح بسهولة يذهب إلى هواجسه حينما يجد نوعًا من الحماس أو التأييد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لثورة عربية ما ضد النظام الحاكم. لهذا صار عند العقل العربي كم هائل من تراكمات الشك ونظرية المؤامرة وعدم المصداقية تجاه الدول العظمى وخاصة الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح هذا في وجدان المواطن العربي يثقل على عقله ويتغذى من رصيد أفكاره التعبة. وحينما تتحول الأفكار الحاضرة في عقول الناس وتصبح مرهقة، فمن الطبيعي أن تصبح أطلالاً من الدراسة تسد سبل المستقبل وتلقي ضبابا على البصائر وتحجب الأفق البعيد. لهذا أيضًا لا بد من السيطرة أو التخلص من أطلال الدراسة المعوقة، وذلك بأن تكون عندنا ثورة ثقافية تعيد تعريف إنساننا وقيمه وأخلاقه وقوانينه، وتمنحه الثقة بنفسه، وتمكنه من التعامل مع الأجنبي دون اظهار نفسه بالأقل أو الأضعف.

إن الانقلابات العسكرية العربية التي حدثت في القرن العشرين، كانت انقلابات فوقية قام بها رجال، هم دون شك قوميون متحمسون شجعان، مثلوا طليعة الوطنيين في الوطن العربي في تلك الأيام.. مهما قيل عنهم بعد ذلك فقد كانوا يملكون النوايا الحسنة، وكان هذا في بداية القيام بثوراتهم على الأقل. ثم مرت الأيام.. ولطبيعة البيئة العربية الاجتماعية ولعدم الخبرة السياسية عند من قاموا بالانقلابات والأهم كان غياب الرقابة الشعبية على الحاكم، كل هذا جعل هؤلاء العسكريين ينصرفون إلى التمتع بمقدرات شعوبهم وخرج بعضهم عن طريق الصالح العام وانخرط في الفساد. لقد أعجب العسكر بأنفسهم ووجدوا أن لا أحدًا

يقدر على مواجهتهم ومساءلتهم أو الاعتراض عليهم وهم من كانوا في بداية ثوراتهم يستجدون الفقراء والمعدمين للحصول على تأييدهم. كان الثوار الانقلابيون في العواصم العربية يخافون إذا سمعوا عن عشرة أشخاص تجمعوا في مظاهرة حتى لو كانت تطالب بتلبية ابسط الحقوق الإنسانية في وطنهم، مثل الشكوى من تعطل خط أحد القطارات بين منطقة وأخرى أو تعطل أحد خطوط الباصات العامة لمؤسسة النقل العام عن العمل في أحد شوارع القاهرة مثلاً. كان ضباط الثورة إذا ما سمعوا عن مظاهرة مثل التي أشرنا إليها، كانوا يخافون خوفًا شديدًا ويسارعون إلى تلبية المطالب.

لقد كانت سياسة الحكام العرب على مدى سنوات ما قبل الثورة في ٢٠١١م، مستفزة للشعوب وثقافتها وأخلاقها لكن الأخيرة كانت غير مبالية ولم تفعل شيئا، لهذا أيقنت طغم الحكم أن الشعوب ليست شيئًا وأنها عاجزة عن أن تذكِّرهم ليحذروا غضبها، فأهملوا مصالح العامة وانكبوا على الربح غير المشروع، وعمدوا إلى ترك مصير الأوطان ورهن مصائرها للمرجعيات الخارجية. هذا عدا الكبت وتكميم الأفواه، ومصادرة الحريات، وفرض قوانين الطوارئ وانفصالهم الوجداني والطبقي عن الشعب فإذا بالأوطان وبالمجتمع كله في القطر الواحد يتحول إلى طبقة عامة فقيرة، وطبقة صغيرة بل من عدة أشخاص هي بطانة نظام الحكم التي استولت على ثروة الدولة ومقدراتها. أما على الصعيد الخارجي فقد تحولت العلاقة مع الدول الأخرى بما في هذا إسرائيل إلى علاقات الهدف منها السمسرة والكسب غير المشروع، ومن سماتها التهاون بالمصالح الوطنية والقومية.

لقد كان حصار قطاع غزة الفلسطيني من قبل إسرائيل أحد المواقف المستفزة للضمير العربي الشعبي الذي كان يرى ما يحدث ولا يستطيع شيئًا بسبب إرهاب حاكميه. وكانت العلاقة العلنية وشبه العلنية لأكثر من قطر عربي مع إسرائيل مستفزة للمواطن العربي. كما أن الموقف مما حدث للعراق وانبطاح معظم القادة العرب وقبولهم بالاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ م، كان أمرًا شائنًا لم يقبله ضمير أي مواطن عربي حتى لو كانت دولته على خلاف مع حكومة العراق التي

أسقطها الغزو الأمريكي. إن ما صب زيتًا على نار الشباب العربي، هو تخاذل الأنظمة وقبولها الانحناء أمام الغطرسة الصهيونية، والارتعاد من الغرب الداعم لها خصوصًا في الفترة التي تقدمت فيها تركيا لتدافع عن القضايا العربية ومضت تساند المستضعفين من الشعب العربي دون أن يحرك ذلك ساكنًا عند الحكام العرب الذين أظهروا الأمة العربية أمام الدنيا وكأنها أمة ميتة ولا حراك فيها. لقد كانت مواقف الزعيم التركي "رجب طيب أردوغان" بحسه الإنساني والإسلامي، واستبساله في الدفاع عن أهالي قطاع غزة المحاصر، ومقارعة الزعماء الإسرائيليين في المحافل الدولية، كانت صفحة بيضاء في تاريخ تركيا الحديثة. لقد ألهمت سياسته ومواقفه الجريئة الشباب العربي الناضج، وجعلتهم مع الأسباب الأخرى يسعون إلى رد الاعتبار، وشحنتهم حماسة لعمل شيء جديد يبدل ما يحيط بهم في أوطانهم.

▪ حتمية الثورة

مخطئ من يظن بأن المواطن التونسي المرحوم "محمد البو عزيزي" العاطل عن العمل الذي أهانه نظام "زين العابدين بن علي" البائد فأحرق نفسه هو فقط سبب الثورة التونسية. فالثورة كانت ستبدأ بالبوعزيزي أو بغيره، لأن مكونات الثورة في تونس كانت قد نضجت وكان لا بد لها من الانبعاث. وكما كان أيضًا "خالد سعيد" الذي قتله الأمن المصري بدم بارد في مدينة الإسكندرية فأصبح رمزًا عاليًا للثورة ضد نظام حسني مبارك. هذا ولا شك في أن قناة الجزيرة الفضائية التي تبث من قطر، كان لها دور إعلامي مميز في زمن الثورات العربية، رغم ما يُؤخذ عليها بانتقاء التأييد لثوار قطر عربي، وعدم التأييد لثوار قطر عربي آخر، بل وسكوتها عن فضح بعض أنظمة الحكم العربية المتخلفة التي تحكم فيها الرجعية والدكتاتورية بأسوأ مما كان الحال عليه قبل نجاح الثورات في تونس ومصر مثلاً. لقد كانت سلبية قناة الجزيرة عاملاً مهمًا أضيف إلى علامات الاستفهام والخوف من الوجود المسبق لنفوذ القوى الأجنبية في بعض الثورات التي نجحت في

الإطاحة بأنظمة الحكم، إلا إذا كانت قناة الجزيرة تتاثر بسياسة امارة قطر الخارجية مما لا يعطي قناتها الفضائية الحرية الكاملة فكان لزامًا عليها أن تلجأ إلى الثقية ولا تتحدث عن جميع ما يحدث في الأقطار العربية

هذا، وإن من ايجابيات الثورة العربية أنها وحدت المجتمع في الدولة الواحدة ووحدت شعور الأمة العربية. فكما رأينا في ميادين التحرير وساحات التغيير في العواصم والمدن العربية الشباب، رأينا أصحاب العمائم والصلبان وزعماء المجتمع المدني والاحزاب، وشاهدنا المرأة السافرة والمرأة المحجبة، وكان هناك كل أطياف المجتمع. لقد رأينا الجميع يسيرون خلف القيادة الشبابية. رأينا ان الإعلام العربي المحايد يكاد أن يكون موحدًا بالنسبة لما يحدث في أقطار الثورات بل وإن الأمة العربية كانت تعيش أجمل أيام أمجادها ومواطنوها مزهوون بالتغيير في بلادهم دون معرفة برنامج التغيير.

لهذا نقول: إن المسيرة القومية ماضية إلى الإمام مع كل ما توسعنا بالحديث عنه ولن تتوقف مهما حدث ومهما تعرض العرب للمؤامرات والتجزئة، وما هي ألا محطات تاريخية وستتحقق الأهداف العليا، لأن عدم تحقيقها قبل الآن، إنما يعود إلى أن الفكر القومي العربي الحديث لا يزيد عمره عن مائة وعشرة أعوام، هذا إذا افترضنا أن التململ العربي بدا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ونحن الآن في عام ٢٠١١م. وإلى أن مسيرة الأمة العربية لم تكن سهلة بسبب الموقع الاستراتيجي للوطن العربي، وإلى تكالب الاستعمار على المنطقة بسبب ظهور البترول بسخاء في بلاد العرب، وبسبب المشروع الصهيوني وما أوجد من حركات سياسية وعسكرية على مدى عشرات السنين، وما جعل حكومات الأقطار العربية تلجأ إلى قوانين الطوارئ بحجة أن لا صوت يجب أن يعلو على صوت المواجهة مع العدو الصهيوني، كل هذا أوجد فرصة للأنظمة العربية الحاكمة أن تفعل ما تريد بالمواطن. في البداية كانت تشد الاهتمامات والأنظار إلى الصمود والمقاومة والحروب مع إسرائيل، وحينما سقط خيار الحرب بعد هزيمة العرب سنة ١٩٦٧م، وجدت الأنظمة أن ليس لها عمل إلا أن تثبت نفسها على كراسي الحكم، فعملت

على تسخير كل الطاقات لأجل إحكام قبضاتها على مواطنيها. وما زاد الطين بلة هو أن المثقفين والعلماء أمل الأمة، راحوا يهادنون السلطات الحاكمة ليس بصفة مؤقتة إلى أن تسنح الفرصة لكي يطالبوا بالتغيير، وإنما اخلصوا وتفانوا وصاروا في كثير من الأحوال لسان السلطة والمدافعين عنها في الداخل والخارج، وربما يعود السبب الرئيسي في تأخر اندلاع الثورات الشعبية هو ما نجم عن موقف المثقفين والعلماء. لهذا فالثورات الشبابية التي أطاحت بالأنظمة التي استبدت واعتدت على الأوطان والمواطنين، صنعت فاصلاً زمنيًا بين عهدين سيؤرخ لهما .. عهد ما قبل الثورة الشبابية وعهد ما بعد الثورة.

هذا، وإن تقييم ثورة الشباب في الأقطار العربية ودراستها وتحليلها، بينما هي ما زالت تتلاحق أحداثها وتلوح نتائجها يومًا بعد يوم في سياقها التاريخي المنضبط مع تواتر الثقافة العربية، هي محاولة متواضعة، نقوم بها لرؤية ما وراء الأحداث، التي قد تسبقنا أحيانًا على أمل استشراف أفق المستقبل المنظور وما بعده بقليل مما ينتظر الأمة العربية. لهذا، لا ننكر بأن ما اتضح لنا من مفاهيم من هذه الثورات، هو ليس أكثر من مفهوم علاقة "الدولة" مع "المواطن" وهو الوجه المشرق من الثورة، أي علاقة الذات بذاته (الدولة والمواطن) ديمقراطيا واجتماعيا وتشريعيا واقتصاديًا قبل أن تنبس الثورات العربية بكلمة أو جملة واحدة عن العلاقة مع الآخر الأجنبي من الدول.

▪ الثورة العربية ورأوروبا

دعنا الآن قبل أن ننهي، نسمح لأنفسنا بوقفة قصيرة أخرى مع ثورة التغيير التي حدثت في أوروبا، فقد يكون لهذه الوقفة ما يمكن أن يجيب ولو ضمنيا على ما يرتفع من تساؤلات في أعقاب اندلاع الثورات العربية سنة ٢٠١١م وما لحق بها من أحداث، فأين الثورات العربية وما يمكن أن تحققه مما حدث في أوروبا في القرن التاسع عشر؟

يعتبر القرن التاسع عشر هو بشرى موجة العنف في الشارع الأوروبي، فقد بشر هذا القرن بربيع الشعوب الأوروبية حيث كانت الهبة القومية والحرية والقضاء على الحكم الاستبدادي وانتشار الديمقراطية في أوروبا. اندلعت الثورات في أجزاء متفرقة من المناطق الأوروبية على نحو لم تعهده القارة من قبل، ونتج عن تلك الثورات حكومات وطنية واندفعت الشعوب إلى الإنتاج والرخاء. ففي إيطاليا وأسبانيا كانت الثورة ضد الحكم الملكي عام ١٨٢٠. ولم تحل الثلاثينات من المرحلة نفسها إلا وقامت الثورة الديمقراطية في كل من بلجيكا وفرنسا وبولندا. ولم يكد عام ١٨٦١م يهل حتى قامت دولة إيطاليا الوطنية، وفي عام ١٨٧١م لحقت بها دولة ألمانيا فظهرت كدولة وطنية أيضًا. وما كاد القرن العشرين يطل حتى أصبح لكل دولة أوروبية دستور خاص باستثناء روسيا التي توجهت إلى الاشتراكية منذ الثورة البلشفية ١٩١٧م.

عام ٢٠١١م كان عام الثورات العربية، وعام الصعود.. وعام انتفاضة الشباب، وعام الثورات المنقوصة أيضًا، وعام التقلب وتصادم المبادئ، وهنا يجب التنبيه إلى أن الثورات العربية لن تنحصر فقط في عام ٢٠١١م وإنما يتوقف الأمر على نضوج المجتمع في أي قطر عربي حتى يصبح مؤهلا لكي يقوم بالثورة بعد ذلك. لقد رأينا في الفصل الحادي عشر من الكتاب، كيف أن الثورات التي غيرت وجه أوروبا في القرن التاسع عشر لم تندلع في سنة واحدة، والحال لن يختلف في الوطن العرب فسيكون هناك تواقيت أخرى لثورات أخرى في أقطار عربية أخرى من أجل الأهداف نفسها. لم يكد عام ٢٠١١ يطل على الوطن العربي حتى صدحت الحناجر وارتفعت الشعارات التي تطالب بالحرية وبالديمقراطية في عدة أقطار عربية فما كاد الضوء الأخضر يطل من قبل العراب الأمريكي حتى استبقته الجماهير واندفعت تطالب بحريتها وهي تدرك بأن الثورة أفضل من لا شيء وإن كانت توجد قوى تعمل في الظلام. ثم حدث ما حدث فكانت النتيجة خروج الأمة العربية مهشمة وممزقة شر تمزيق، وبدلا من أن تكون الثورات عامل جذب بين الأقطار العربية فضلاً عن تحقيق المبادئ التي قامت من أجلها نتج عنها واقع له أرضية صلبة من الجمود القومي بعكس المتوقع، جعل العرب متفرقين في الجهود

والمسارات أكثر مما كانوا عليه قبل اندلاع هذه الثورات في تونس ومصر واليمن والبحرين وسورية والجزائر وأماكن أخرى من الوطن العربي، ولكن بطريقة غير عدائية بسبب تلميع وترسيخ الخصوصية القطرية وحصر أهداف كل ثورة وتطلعات مجتمعها إلى ما يهم المجتمع القطري دون الربط بين هذه الأهداف وأي هدف قومي جماعي.. وهنا خطورة ما يحدث. وهذا ما تأكد لنا وجعلنا لا نستطيع الفكاك والابتعاد عن دائرة التساؤل والتشكك في كيف استطاعت القوى العالمية المتنفذة الإمساك بدفة السفينة الثورية وحرف مسارها ناحية العولمة بدلاً من توجهها نحو مرابع الوحدة القومية والمصير العربي المشترك. لقد أكدت تلك الثورات حقيقة تأثير القوى العالمية في مجريات الشئون العربية، ما جعل الثورات العربية تحقق القليل لصالح الشعب العربي.

قالت صحيفة هآرتس العبرية في ٥ مايو ٢٠١١م في مقال تحت عنوان، " قبل أن يتحول الربيع العربي إلى شتاء بارد أسود"، انتقدت فيه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما بالقول: "لكن أوباما يُصر على القيام بأخطاء كبيرة. فسياسته في الشرق الأوسط غير متسقة وغير مفهومة. فالمبادئ التي توجهه غامضة مصمتة. إن من خلع حسني مبارك ما زال يمنح بشار الأسد حصانة. والرجل الذي خرج للحرب من أجل منع سفك الدماء في بنغازي لا يُحرك ساكنًا لوقف المجزرة في مدينة درعا السورية. ما يزال ضعف القيادة وعدم الوضوح الأخلاقي يميزان أوباما. فبدل أن يقود العالم العربي إلى مكان جيد يجر العالم العربي إلى مكان سيئ ".

فبغض النظر عن مدلول ما قالته صحيفة هآرتس الإسرائيلية، فإن هناك من يؤكد مثلنا على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من يقف وراء اندلاع الثورات العربية أو على الأقل يتدخل لاحتوائها!

لم يتضح بالضبط ما المقصود إسرائيليًا من انتقاد الصحيفة العبرية للرئيس أوباما، هل هو انتقاد لسياسته لأنها نحت بالثورات العربية عن أهداف إسرائيل أم بسبب تعديل قواعد اللعبة السياسية، وهذا ما سنقول فيه في الفصل الأخير. لكن المهم هو

أنها شهادة واعتراف بأن الولايات المتحدة الأمريكية، وكما أشرنا تدخلت في الثورات العربية على طريقتها الخاصة وأن إسرائيل كانت تعلم بذلك، وهو ما جعلنا نتحفظ كلما تحدثنا عن الثورات الشبابية، فتجدنا ما نكاد نهيم بها فخرًا ومجدًا، إلا ونعود نذكر التدخلات الأجنبية والغمز بأن مؤشرات كثيرة تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بعملية تقسيم أيديولوجي لأنظمة الحكم العربية. ألا يلفت النظر بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على جعل الأنظمة العربية صنفين، ملكي تقليدي يقوده مجلس التعاون الخليجي، وجمهوري إسلامي تقوده مصر، وبهذا تظل الحرب الباردة تحت الرماد بين التيارين كما كانت إبان وجود الاتحاد السوفيتي في القرن العشرين، والهدف إبقاء القطرية العربية في حاجة للحماية إذا ما تعرضت لخطر من قطر عربي آخر.

إن مما يزيد الشك والتساؤل، هو، كيفية اندلاع الثورات وتصاعدها في أقطار عربية تكاد أن تكون علمانية وتطالب بالحرية والديمقراطية فيها، ولا تحدث الثورات في مجتمعات عربية أخرى هي في أمس الحاجة لها أكثر من التي اندلعت فيها الثورات بالفعل؟ هذا يبين وجود انتقائية في أهداف التغيير ما دامت القوى العالمية المتنفذة تقف مع الثوار في المجموعة الأولى، وتتجاهل الأصوات التي ارتفعت مطالبة بالتغيير في أقطار عربية أخرى هي الأحوج إلى هذا التغيير.
الثورات العربية كلها ابتدأت بمجموعات قليلة من الشباب في كل المجتمعات العربية تقريبًا، لكن الدعم الإعلامي والمساندة المعنوية انحصر لثورات عدة بلدان تحكم بالأنظمة الجمهورية الاستبدادية. لماذا لم يتم تشجيع الثوار الذين هتفوا وتظاهروا في السعودية وسلطنة عمان والبحرين والمغرب والجزائر والعراق وغيرها، وهي أقطار تحكم ليس فقط بالدكتاتورية والاستبداد والفساد وإنما بروح عصور الظلام والسحر والشعوذة، وليس في قاموس بعض أنظمتها ما يشير إلى دستور أو قانون عام. لماذا لم يجد الثوار في تلك الأقطار مثل ما وجد إخوانهم في تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية من دعم ومساندة وتدخل سياسي وحتى عسكري أحيانًا من قبل الغرب.. المفارقة أن القوى العالمية التي تدعي مناصرة حقوق الإنسان، التي مضت تساند ثوار ليبيا عسكريًا ضد نظام القذافي، هي نفسها

التي راحت تساند نظام الحكم الملكي في البحرين ضد الثوار المطالبين بالديمقراطية والقضاء على الفساد. قد يكون منا من لا يروق له هذا الطرح أو التوضيح، ولكن نحن نقول موضحين أكثر، هل تجرؤ قوة إقليمية كالسعودية مثلاً، مهما بلغت من النفوذ والقوة، أن تتدخل عسكريًا لحماية النظام في مملكة البحرين دون أن يكون هذا رأي القوى العظمى المسيطرة على منطقة البترول؟ أليس هذا يرفع علامة استفهام كبيرة في عيون المراقبين المحايدين؟ لهذا ليس من المنطق الادعاء بأن الثورات العربية قد نجحت ووصلت إلى مينائها، فهناك ما يمكن انتظاره، وقد يحتاج إلى سنوات لكي يمكن القول، بأن المرحلة الأولى من التغيير الحقيقي في العالم العربي قد تمت لكي يتم الشروع بالمرحلة الأهم القادمة وإعطائها تسمية.

فالثورة لا تكون ثورة كاملة إذا وجد من يستطيع احتواءها أو تقنينها أو التحكم في بوصلتها من القوى الخارجية. هذا فضلاً عن أن الشعب العربي في مناطق الثورات بوجه عام، نقول ونجلد ذاتنا، ينقصه الوعي الديمقراطي. فكان أن استطاعت الثورات أن تحقق نوعًا ما من التوازن بين القوى الاقتصادية والقوى الاجتماعية نتيجة الحرية التي تحققت للمواطنين، لكن النهج الديمقراطي بقي شعارات وصكوكا وليس أكثر، وذلك نتيجة عدم الوعي العام بالنهج الديمقراطي الذي لم تقف خلفه مؤسسات شعبية قادرة على تقويته والدفع لتطبيقه ووضع آلياته كما يوضع الحصان أمام العربة بل ليس يوجد وعي ديمقراطي شعبي.

▪ صراع الحليفين

كان من الطبيعي ألا تتحقق الديمقراطية العربية بسبب أن أهم تيارين فاعلين في الثورات العربية في عام ٢٠١١م، الإسلاميون والعلمانيون، فقد اقترب الفريقان ووقفا سويًا وأطاحا بالأنظمة الاستبدادية عدوهما الأول وأبقيا مسافة بينهما واختارا بفضل العراب الأمريكي عدم الصدام في أعقاب نجاح الثورات، وهما يعرفان جيدًا أن الصدام بينهما حتمي مستقبلاً ولو بعد حين، هذا إذا ملك كل منهما إرادته دون أي تدخل خارجي معه أو ضده، لأن لو حدث ذلك سيكون إما لصالحه

ضد الفريق الآخر أو ضده لصالح الفريق الآخر. العلمانيون بسبب أن عظمهم ما زال طريًا، ومعرفتهم أن الديمقراطية ما زالت غريبة عن الثقافة العربية، فنجدهم وقد تجنبوا الاستمرار في الثورة كونهم أيقنوا أن الوقت لم يحن لكي يشرعوا بثورة لم ينتظرها الشعب بعد. الإسلاميون من ناحية أخرى وجدوا أنفسهم فجأة في المكان الطبيعي حيث بيئتهم التي سيكون لهم فيها قوة أكثر في المستقبل المنظور، وأضحى الطرفان يراهنان على عامل الوقت. لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن توفق بين إقناع الإخوان المسلمين بالتخلي عن أيديولوجية "الإسلام هو الحل" بأن يقبلوا أن يكونوا مجرد حزب إسلامي ضمن نسيج التعددية في النهج الجديد، وأقنعت العلمانيين بقبول ليبرالية جزئية في مرحلة التحول.

الشعب بطبقاته وكل التيارات فيه، النخب الديمقراطية والعلمانية والإسلامية، جميعهم طالبوا بالحرية وبالقضاء على الفساد بشتى أنواعه ولأنهم موحدون انتصرت الثورة على الدكتاتورية. لكن الأطراف الثلاثة (عامة الشعب، والنخب العلمانية، والجماعات الإسلامية) يختلفون في نظرتهم إلى الديمقراطية لأسباب كل منهم، لذلك تجنب العلمانيون وكذلك الإسلاميون وهما طرفا المعادلة السياسية الفاعلان المواجهة لعدم ثقة أحدهما بالفوز على الآخر. والاثنان لم يستطيعا الخروج عن المناخ العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة، وبدا هذا وكأنه يتعاطف مع ما تحقق حتى اللحظة، ولا يرحب بإزعاجات أخرى قد تؤثر على توازناته الاستراتيجية في المنطقة العربية وما حولها.

لا ننكر بأن القاسم المشترك بين جميع الثورات الشبابية العربية في ٢٠١١م هو بروز دور واضح للجماعات الإسلامية فيها مع الإقرار بأن صوت الشباب المطالب بالحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية كان الأعلى صوتًا خلال تحدي النظام المطاح به، ونظن أن هذا موجز لما كان، إلا أن الأبرز في تلك الثورات أنه لم تكن توجد قيادات فكرية تعبر عن فلسفة الشباب كما كان الأمر في فرنسا وبريطانيا مثلاً في القرن التاسع عشر، ذلك بالرغم مع أن نسق الثورات العربية كان متطابقًا ولم تكن الثورات تائهة أو متعددة الأهداف بمعنى أنها كانت لا تختلف عن بعضها،

فمكوناتها كانت متجانسة بل من نسيج اجتماعي واحد ومن مجتمع عربي ذي ثقافة واحدة. لكن وجود الفيلسوف الملهم معناه وجود رؤية مستقبلية واضحة يتأثر بها شباب الثورة في تحديد مسار الثورة، وعدم وجود الفيلسوف معناه أن الثورة مجرد تغيير للواقع بحذف واقع قائم واستبداله بواقع قادم دون أن يكون هناك فيلسوف بفكر جديد.

لذلك يبرز السؤال إلى أين يذهب الثوار وقد أصبح يوجد فراغ؟

في الثورات العربية تم شغل الفراغ الحادث بفكر الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الأخرى، فأصبحت توجد حركات أصولية دينية لها ثوابت تحدث تأثيرات عاطفية ولا تعتمد على إعمال العقل وهنا كان الخوف على ما ستنتهي إليه هذه الثورات.

إن الخوف هو عدم وجود رؤية مستقبلية تكون مهمتها طرح وضع قادم مغاير للظاهرة التي أوجدت أسباب الثورة، فالأصوليات الدينية والرأسمالية الطفيلية التي لا يوجد غيرها في الساحة، لا تبدل من الأمر شيئًا ولا تُصلح حالاً. بمعنى أن رأس المال الوطني في هذه الحالة لا يستخدم في الإنتاج وإنما يذهب لكي يستخدم في التجارة غير المشروعة كالمخدرات مثلاً من أجل الربح السريع إضافة إلى الانعكاسات السلبية على المجتمع. لكن ما حدث في البلاد العربية هو ثورات وليس تمردا فقط على الأنظمة الحاكمة، لأن هناك فرقا بين الثورة والتمرد. التمرد هو توجه لبعض أوجه الفساد في المجتمع فيُتمرد عليه ولا يرقى لمستوى الثورة، وأما الثورة فهي أن يكون هناك تصور لإحداث تغيير جذري في المجتمع. وحينما نرى أن كل رموز النظام الحاكم في مصر مثلاً قد اعتقلوا وفي السجون فمعنى ذلك أن ما حدث في مصر ثورة وليس تمردًا، فهو ليس مجرد تغيير أشخاص، وإنما تغيير فكر كان مهيمنا على الذين كانوا يديرون أمور النظام السياسي في الدولة، والتغيير يلزمه رؤية مستقبلية ما دام الوضع القائم مرفوضًا، فكان كما أشرنا أن ثورة الشباب كان ينقصها الفكر الفلسفي الذي يصف الوضع القادم. فلا بد إذن أن يتم الإسراع في خلق حوار للوصول إلى رؤية مستقبلية بدلاً من الحوار عن اللا شيء.

الشعب العربي يحتاج إلى الديمقراطية لأن الديمقراطية ليس لها سقف ولا تصل إلى حقيقة مطلقة لأنها تظل متجددة مع الأيام والظروف والتغييرات التي تطرأ على ثقافة المجتمع، وهي لا ترفض الآخر أو تقصيه.

حينما أرادت أوروبا أن تخرج من ظلام العصور الوسطى كانت بحاجة إلى معانٍ واضحة لأن العصور الوسطى كانت معتمة ومظلمة، ولأجل أن تنتقل من الظلام إلى النور فإنها تحتاج إلى ألفاظ واضحة فعمل الفلاسفة على تقديم الفكر الذي ناسب عصر النور. ولما كانت القوى الإسلامية في الثورات العربية قد أصبحت هي المرجعية الفلسفية حتى وقت اندلاع الثورات، وهي تقول، نحن نقبل بالدولة المدنية ولكن بشرط أن تكون مرجعيتها دينية، ولكن التركيبة الحقيقية في ذهن الإسلاميين هي أصولية، فمعنى هذا أننا دخلنا في بحر من الغموض.. نريد تفسيرًا، فأين آليات الانتقال بين الأصولية والديمقراطية والتناغم بينهما من حيث أن نحافظ على المرجعية وفي الوقت نفسه نصل إلى الدولة المدنية.. نريد جسرا آمنا للعبور؟ ثم هناك فرق بين الدولة الدينية والدولة الأصولية، فالدين له معنيان، الأول هو الإيمان أي استعمال العقل والثاني هو الأصولية. فالعلمانية هي ضد الأصولية لكنها ليست ضد الدين. بالنسبة لمصر كنموذج للثورات العربية، الشباب يريدونها دولة مدنية علمانية، والجماعات الإسلامية تريدها دولة أصولية. لكن التيارين سيتعايشان لفترة لا أحد يعرف مداها، وبعدها يفترقان. لذلك لا يصح أن يكون مستقبل مصر مثلاً خليطًا من نظامين يعيق أحدهما الآخر، فإما نظام علماني مصدر التشريع فيه هو الشعب، أو نظام أصولي بشرط أن يبتعد رجال الدين عن تكفير العلمانيين لأن لا علاقة للعلمانية بالدين، أي لا يجب أن يلزم أحد المجتمع بمعتقد ديني حتى لا تتوقف عجلة التطور عن الدوران ويعود حال ما قبل الثورة.
وأما لماذا سيفترق العلمانيون والأصوليون مستقبلاً فيعود ذلك إلى أن التيار الديني يملك الحقيقة المطلقة وليس بحاجة إلى أن يذهب للبحث عن شيء، أما التيار العلماني فلا يملك الحقيقة وسيظل ماضيا في البحث عنها خلال مسيرة التطور، ومع الأيام ستزداد هوة المسافة بين التيارين فتحدث هزة عنيفة في المجتمع قبل أن يقتنع الأصوليون بأن علاقة الفرد بالخالق هي علاقة علوية، وعلاقته بالمجتمع

علاقة مشاركة حرية الفرد فيها تنتهي بابتداء حرية أي فرد آخر. إذن العلمانية ليست مُهددة للدين لكنها مهددة للإنسان الذي يظن بأنه يملك الحقيقة.

ولما كانت مجتمعات الأقطار العربية التي قامت فيها الثورات في ٢٠١١م لا تتساوى فيها درجات الوعي والكتل التاريخية المكونة للنسيج الاجتماعي من تيارات فكرية ودينية وعرقية وطبقية، فليس المجتمع السوري كالمجتمع المصري مثلاً، ولا المجتمع الليبي كالمصري ولا المجتمع المغربي كالمصري أو السوري، والشيء نفسه على المجتمعات في العراق واليمن وبقية الدول العربية وإن كانت كلها تتحدث العربية ومعظمها يدين بالإسلام. لهذا فالكاتب لا يعمم حينما أتى بالحديث عن الإسلاميين والعلمانيين. ولكن قد ينطبق ذلك على مصر مثلاً باعتبارها نموذجا.. ثورتها كانت ربما الأوضح حتى كتابة هذه السطور، وكذلك لأن مصر لها مكانة خاصة في العالم العربي من نواح كثيرة، فهي في المنتصف تقريبًا، وهي الأكبر من ناحية عدد السكان. وما يحدث في مصر تتأثر به أقطار عربية كثيرة كما يستدل من قديم التاريخ وحديثه، هذا فضلاً عن أن بها تراكما حضاريا، ومصر الحديثة تواصلت مع أوروبا مبكرا منذ زمن الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨م واحتلال مصر بقيادة "نابليون بونابرت".

ومع كل هذا، ليس من العدل مقارنة مرحلة ما حدث من ثورات في أوروبا في القرن التاسع عشر بما حدث من ثورات في الوطن العربي عام ٢٠١١م. وأما السبب فهو واضح وناصع، الثورات الأوروبية انطلقت من حاجتها لتحقيق أهداف كانت واضحة بل من واقع معالجة مشاكلها الحياتية، مثل سيطرة الكنيسة وسيطرة الإقطاع. وأما في العالم العربي فلا توجد الهيمنة الدينية، وجميع الأقطار العربية لا تحكم بالشريعة إلا بنسب متفاوتة بل واغلبها تحكم بالقوانين الوضعية. لذا لم يحدث الصدام فلم تتهيأ الظروف حتى يتم تحدي المؤسسة الدينية كما تم تحدي الكنيسة من قبل المصلحين من أمثال "مارتن لوثر" الذي يعود إليه مذهب البروتستانت. فالمجتمعات الأوروبية انطلقت فيها عجلة الإنتاج، وأصبح للإنتاج مشاكل فيها وكذلك للعمال والصناع ولا بد من تذليلها، فظهرت الجمعيات والنقابات، وكان لا بد

من قوانين تحدد حقوق الفرد وحقوق المؤسسة، فكان افتتاح المدارس والجامعات ومراكز البحوث الخ. أين العالم العربي من هذا كله؟ هل عند العرب ثورة صناعية مثلاً حتى تشتمل مطالب الثورة على الحث على إيجاد قانون أو تشريع معين عدا الحد من سنوات حكم رأس السلطة؟

يمكن القول ونحن غير مبالغين في هذا، أن العالم العربي ربما يعيش الفترة التي كان يعيشها الأوروبيون في القرن الخامس عشر بل قبل ذلك، لأن الأوروبيين في القرن الخامس عشر كان بيدهم أدوات التغيير، وأما المواطنون العرب فجل ما سعت إليه ثوراتهم في ٢٠١١م، هو المطالبة بالحرية وبالعدالة الاجتماعية وبتوزيع الثروة والقضاء على الفساد الذي عم، ولم يتحقق شيءٌ من هذا حتى الآن فكيف سيأخذ الشعب العربي بالديمقراطية ويطبقها وموانعه هي ما أشرنا إليه.

ولأن الثورات العربية قد اندلعت وتواصلت وتكاثرت في ربيع ٢٠١١م فقد أطلق عليها تيمنًا ربيع الشارع العربي، لكنها في الحقيقة وبكل حزن لا هي ربيع للشعوب ولا تعدو في نتائجها حتى الآن عن كونها صراعات القوة القبلية والعرقية والدينية والجغرافية، بل إنها عدم التسامح وتصعيد العنف وثقافة الكراهية للآخر القريب في محيط القطرية والمذهبية الدينية والأقليات العرقية، ويبدو أن هذه الثورات وما سفك فيها من دماء ورغم الخسائر الاقتصادية الباهظة، فإنها لن تأتيَ بالاستقرار وبالعدالة الاجتماعية وبالترتيبات السياسية، وأنها لا تبشر إلا بإعطاء قدر قليل من الحرية الفردية كمتنفس وليس أكثر. في القرن التاسع عشر الميلادي، هلَّ ربيع الشعوب الأوروبية على أمواج أثير التفاؤل. وفي ٢٠١١م احترقت ورود الربيع العربي بسبب نفحات نار الشماتة والحقد والضغينة المتحفزة للانتقام بسبب عدم الترفع عن الإساءة للوطن والانتماء. إن الأمل في إطلالة مباركة لربيع الشعوب العربية تبدو معدومة في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب، فما حدث من ثورات في بعض الأقطار العربية لم يزد عن أننا حلمنا وما زلنا نعيش الحلم نفسه.

أنظر كيف كثرت البلبلة وانتشرت الفوضى في شوارع مدن الثورات العربية، فمن يتابع الأحداث يشعر بهذا بسهولة. فمصر وتونس تشهدان غموض التغييرات في

أجهزة الحكم وصياغة لنظام العلاقات بين المجتمع والسلطة. وأما في سورية وليبيا واليمن والبحرين فإن معركة استنزاف كانت محتدمة أو قل حربا أهليه بين أنظمة الحكم وأجزاء من المجتمع، وأنه لن تكون نهاية الصراع كما يتمنى المتفائلون منا. كما وأنه في أقطار عربية أخرى كثيرًا ما تندلع المظاهرات بين الفينة والأخرى وتقوم أنظمة الحكم بتهدئة الخواطر باتخاذ خطوات إصلاحية مختلفة كإقالة الحكومة وتعيين أخرى، وعمل بعض الإصلاحات الاقتصادية أو القانونية في محاولة لإرضاء الجمهور. فهل يمكننا القول بأن ما حدث في البلاد العربية أقل من ثورة، لكنه أكثر من إصلاح بل إن التغييرات التي تحدث في العالم العربي أوجدت أنماطًا مختلفة من نظم الحكم مع درجات مختلفة من التعددية الديمقراطية، فهل هذا عامل مضيء أم عامل قضاء على ما كان موجودًا من التضامن بين الأقطار العربية، وهل سنبكي يومًا على أيام الجامعة العربية التي انتقدناها كثيرًا ولم نحترم أداءها يومًا؟

إن ما جري في الوطن العربي شيء غير عادي خصوصًا في زمن الثورات الشبابية. لقد كان يوجد تدخل عالمي حارب مع الثوار في ليبيا، وتلكؤ عالمي ومراوحة بالنظر إلى ما حدث في اليمن. واهتمام من قبل الغرب ومراهنة على تسخين الوضع في سورية وكأن الحكم قد حصل سابقًا على إزالة النظام السوري حتى قبل أن تكتمل الثورة الشعبية.. في سورية وما أدراك ما سورية، كان حراك غامض الأبعاد والآفاق وحتى الخلفيات. كما وأن بروز النعرات الدينية بصورتها الحادة في مصر بينما الأوضاع لم تستقر تمامًا لصالح الثورة بعد، أعتبر غير عادي ولافت للنظر، وأن خلط الأوراق أصبح على أشده.

الثورة في تونس أيضًا ما زالت تراوح مكانها لأن النظام السابق ما زال يقاوم التغيير ممثلاً برموزه ومراكز قوته في كل حكومة يجري تغييرها أو تعديلها. إذا الثورتان التونسية والمصرية وإن سجلتا نجاحًا في إسقاط الأنظمة، نجدهما ما زالتا تبحثان عن بر الأمان لشعبيهما. كلاهما على يقين بأن تمنيات ثورتها ما زال حلمًا لم يعانق الواقع بعد. أما الثورة في مملكة البحرين فقد جرى خنقها وبسرعة

بل وتمت إزالة ميدان اللؤلؤة من وسط العاصمة "المنامة" الذي جعله الثوار في البداية ميدان الحرية والتغيير، تمت إزالته حتى لا يصبح رمزًا للثورة يُذكِّر بها الجيل القادم إذا لم ينجح هذا الجيل. فهل شعب البحرين فهم خطأ حينما سار على نهج من سبقه من الشعوب العربية في الشروع بثورته ظنًا منه بأن هذا من حقه؟ لذلك كله فإن الأمر ليس بسيطًا ولا ميسورًا للتنبؤ بمستقبله والتحقق مما حدث في بعض الأقطار العربية وهو يستلزم الكثير من الدقة والتأني والتبصر.

إن ما يزيد الشكوك أكثر هو دعوة مجلس التعاون الخليجي أو قل قبوله طلب الأردن والمغرب الانضمام إلى مجلس التعاون. تم ذلك بينما الثورات لم تحسم بعد خصوصًا في اليمن وسورية. فهل المتابع للأحداث يمكن أن يعتبر هذه الخطوة بريئة وليس لها مدلول سياسي. أولاً يقودنا هذا بسهولة إلى تساؤل أبعد، هل انضمام المغرب والأردن لمجلس التعاون الخليجي هو عملية فرز بين الأقطار العربية لتصبح مثلاً، هذه مجموعة أقطار نظامها ملكي، وهذه مجموعة أقطار أخرى نظامها جمهوري. أو هل يا ترى معنى الإتيان بالأردن والمغرب لمجلس التعاون الخليجي هو لتعويض الدور العسكري المصري والسوري للدفاع عن مناطق البترول، وبداية حشد لحرب أمريكية قادمة ضد إيران؟ أم هو لإنشاء كتلة قوية لضمان أمن النفط والحفاظ على نُظم الحكم المتشابهة قوية ومنيعة وعصية على الاختراق من نفوذ بقية العرب الفقراء؟

▪ توقعات

إن ما جرى في المنطقة العربية عام ٢٠١١م، هو، مفترق تاريخي للشعوب العربية يصعب تقديره أو توقع نتائجه الآن وفي المستقبل المنظور من ناحية هل هو إخراج جديد تساهم به القوى العظمى للشرق الأوسط الجديد.. هل هو في المدى البعيد يخدم قضية الوحدة أو الاتحاد العربي الحلم الذي تصبو إليه العقول والقلوب؟ إن ما يحدث يبدو كأنه لا شأن للعرب به رغم أن ثمنه يُدفع من حسابهم المادي والمعنوي، ولم يزد عن أنه تحول فرضه عالم العصر، وسينعكس على الثقافة

القومية سلبًا (وجهة نظر) بحيث تكون هناك أكثر من ثقافة عربية.. ثقافة سياسة الأنظمة الملكية، وثقافة سياسة الأنظمة الجمهورية ولو أن هذا مستبعد لأن ما له علاقة بمجلس التعاون الخليجي لا يعدو عن كونه الاستفادة من "جيش الأردن" والجيش المغربي كلما لزم أو في عسكرة هذين الجيشين في منطقة الخليج لحماية منابع البترول وتقديم العون المادي للأردن والمغرب للتغلب على مشاكلهما الاقتصادية وبذلك يضمن استقرار المنطقة ويظل مركز الثقل العربي هو المملكة العربية السعودية وتبقى مصر ملتزمة باتفاق السلام مع إسرائيل لحاجتها إلى العون الاقتصادي الأمريكي.

حقًا.. ودون أدنى شك، إن الثورات العربية قد أظهرت فزع وضعف الحكام العرب أمام الغضب الشعبي الذي أزال الخوف من النفوس أمام هؤلاء الحكام المستبدين الذين عاثوا فسادًا وفجورًا. نقول هذا ونحن لا نريد أن ندع العزة والفخر اللذين نشعر بهما يطغيان على ما نراه خصوصًا إذا جنحنا لتحليل الوقائع والأحداث. إن علامات استفهام كثيرة وكذلك دلائل ومؤشرات، كلها تشير إلى أن ما يحدث من ثورات في الوطن العربي ليس معزولاً عن التأثيرات الخارجية أو مخططات الدول العظمى. إن الخوف كل الخوف هو أن الزلازل والبراكين التي تفجرت في أقطار الثورات العربية، جرى ما قذفته من حمم في طرق ومسارات مرسومة ومعدة إعدادًا جيدًا سابقًا من قبل سيدة العولمة الولايات المتحدة الأمريكية. وأن الحمم ستمر بمحطات معدة سابقًا، منها على سبيل المثال الإطاحة بنظام الحكم. فتلك الثورات ثورات أحاطتها التقنية الغربية "فيسبوك" و"تويتر" و"كاميرا الهاتف الجوال" وغيرها، ويمكن بعد هذا فهم سبب غضب الولايات المتحدة الأمريكية، وإبداء قلقها حينما تُحجب مثل هذه الخدمات التكنولوجية في أقطار الثورات العربية من قبل الحكام. وهل - مثلاً - أصحاب هذه الخدمات ومن يبثها من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لم يلاحظوا مسبقًا ما كان الشباب ينشرونه في الفيسبوك وهم يعدون لساعة انطلاق الثورات في كل بلد، بمعنى أن الولايات المتحدة كانت تعلم بمواقيت اندلاع الثورات في البلاد العربية!

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تعلمت من درس العراق، ولهذا صارت تكرس هيمنتها على الدول من خلال إتباع سياسة مرنة. لقد استقبل العراقيون الولايات المتحدة بالسيارات المفخخة وبالاستشهاديين وودعوا رئيس أمريكا "جورج بوش الابن" بالأحذية، ولذا فهي الآن تزيل الحكام العرب ليس على نمط ما حدث لـ"صدام حسين" وإنما بالإطاحة بهم عن طريق شعوبهم وبشعارات الديمقراطية نفسها وغيرها التي استعملتها ضد نظام البعث في العراق.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، للحفاظ على مصالحها في المنطقة هي تعمل على إيجاد سياسات عميلة لها على رأس أنظمة الحكم، وأما الحكام فيمكن استبدالهم كما يُستبدل بالثوب القديم ثوبًا جديدًا. فهل ما حدث في الأقطار العربية، يعتبر ثورة أمريكية بكل جدارة قام بها المغلوبون على أمرهم من الشعوب التي عانت من جبروت حكامها وذلهم، وجرى كل شيء بأسلوب تتابعي وإن بدا غير منظم.. هل هي تلك المسيرة للثورات العربية التي تتفجر في وجوه الحكام ثم تضمد بضمادات أمريكية، وفي وقت آخر حينما تلح المصلحة تنفجر مرة أخرى؟ هل هو أسلوب أمريكا والغرب عمومًا من حيث أنهم يعرفون تمامًا متى يرمون حجرًا في البحيرة الساكنة ليخلق موجات صناعية عاتية. هل تريد الولايات المتحدة الأمريكية إتاحة الفرصة لسلطات إسلامية غير جهادية لتولي منظومة الدول العربية لعقود قادمة ودعمها، وتكون من نوع السلطات التي لا تضع إسرائيل في مرتبة الأعداء؟

إيران القوة العظمى الإقليمية خرجت أيضًا من القمقم ويبدو إنه لم يعد بالإمكان إعادتها إليه، ويبدو الغرب أيضًا، أنه لم يعد في حال القدرة على أن يمنع تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة العربية وما حولها، فبات الأمر محصورًا بالإجابة على سؤال مهم: من يُمسك بمنطقة الشرق الأوسط العربية، الغرب أم إيران؟
لقد اعتمد الغرب استراتيجية ثلاثية المراحل: وقف التمدد الإيراني، ومن ثم تحجيمه، فتهميشه بعد أن يضمر ويضعف ويتلاشى أثره. ويبدو أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة كان يعتقد بأنه يمكن أن يكتفي بحصر إيران داخل حدودها، وأيقن الآن باستحالة أن يحدث ذلك بسبب استطاعة إيران توصيل نفوذها إلى أماكن كثيرة

وحساسة في المنطقة، بدءًا من العراق إلى لبنان وفلسطين واليمن وأفغانستان والخليج في ظل تنامي قوة إيران السياسية والعسكرية والاقتصادية وتصاعدها.

هذا، وإن إيران لم تصبح على ما هي عليه بالصدفة أو في ليلة وضحاها أو فجأة، وإنما إيران كانت متيقظة. فلما غاب دور مصر السياسي والقومي في المنطقة العربية، قامت إيران بملء الفراغ. وحينما عانت الولايات المتحدة بسبب غزوها أفغانستان والعراق وما نتج عن ذلك من هزة اقتصادية عنيفة داخل الولايات المتحدة نفسها، قامت إيران بملء الفراغ في المنطقة بسبب انحسار الدور الأمريكي وتردده وعدم رغبته في القيام بمغامرة أخرى على شاكلة غزو العراق.

لذلك كانت الثورات العربية أيضًا نتيجة رد فعل سعى إليه الغرب وإيران والشعوب العربية التي عانت الدكتاتورية. أراد الأطراف الثلاثة أن يغيروا قواعد اللعبة في المنطقة، وكل طرف راح يراهن على أنه سيخرج المستفيد الأول، وكل طرف يعلم ما كان يهدف إليه اللاعبان الآخران. بالنسبة لإيران ترى أن ثورات الربيع العربي هي استمرار للثورة الإيرانية النموذج، وبالنسبة للولايات المتحدة ترى أنه لا بد من خلق جبهة إسلامية سنية على نمط الديمقراطية التركية وبقيادتها للتصدي للنفوذ الإيراني الشيعي لتحجيمه وتهميشه، وبالنسبة للشعب العربي سيجد في نتائج هذه الثورات بعضًا مما يتطلع إليه من الحرية والديمقراطية والقضاء على الفساد وحل المشاكل الاقتصادية.

ومع ذلك فربما من السابق لأوانه الحكم على ثورة الشباب في مصر مثلاً كنموذج وعمل تحليل للمرحلة، فنحن لا نستطيع بسهولة أن نستعمل مصطلح الثورة الذي يبدو في هذه المرحلة كبيرًا عليها، لأن النخبة العسكرية والبيروقراطية في النظام المصري السابق بقيت في هذه الأثناء في مكانها تقريبًا أو حتى كتابة هذه السطور، فحتى الآن لم تحدث تغييرات اقتصادية واجتماعية ملموسة. وفي الوقت نفسه لن نتجاهل التغييرات السلطوية والدستورية الجاري تصحيحها وإن تكن التغييرات تأتي من أعلى إلى أسفل فهي حصلت بسبب إصرار الشباب. ولن نتجاهل أن الطبقات التي لم يُسمع صوتها حتى الأحداث الأخيرة، الطبقة الوسطى والدنيا

والمثقفين والعمال والشباب وغيرهم، ستكون عاملاً مهمًا في السياسة المصرية في المستقبل. بل وسيكون النموذج المصري قدوة لدول عربية أخرى كثيرة كما كان نظام حكم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م نموذجًا لانقلابات عسكرية في العراق وسورية واليمن وليبيا والسودان ودول أخرى، وكما كانت الاشتراكية العربية كمكون اجتماعي التي أبدعها عبد الناصر، والتي اشتملت على الإصلاح الزراعي والتأميمات والاستثمارات الحكومية وإنشاء المصانع وغير ذلك.

ولكن مهما يكن الأمر فإن العرب سواء في مصر أو في تونس أو في غيرهما من البلاد العربية، الذين قدموا دماءهم وأرواحهم رخيصة من أجل الحرية والديمقراطية، بل هؤلاء الذين كان يُنظر إليهم بأنهم غير قادرين وأنهم ضعفاء ولا يستطيعون تحمل ثمن الاتيان بأنظمة حكم جديدة، ها هم وقد نجحوا في خلع حكامٍ مستبدين وبأنفسهم عبَّدوا الطريق لإصلاحات سياسية ودستورية دون مساعدة من أحد من خارج أقطارهم، إذا كان قد حدث هذا التغيير فهو ليس أقل من ثورة. إن الفصل الأول من المشروع النهضوي العربي قد انتهى بنجاح الثورات الشبابية في عام ٢٠١١م وإن لم يكن النجاح كاملاً كما بينا بطرق ومحاولات مختلفة وبتوازن حذر، وذلك بسبب طبيعة الثقافة العربية وبطء التحول ومحاولات الأعداء، ونسبة الأمية العالية، وقلة الوعي العام، وعدم وجود نظام تربوي يؤسس على الديمقراطية. كما وأن تحفز القوى الخارجية وتدخلاتها كمرجعيات لأنظمة الحكم العربية التي لا تستند إلى شرعية انتخابية حقيقية، وهي تحكم بنظام العصور الوسطى في أوروبا متشبثة بأصولية إسلامية ممنوع عليها أن ترى النور أو تتنسم هواء العصر، عملت على خنق الأصوات التي نادت في بلادها بالثورة مما أعاق الإجماع العربي الثوري أن يكون سقفًا لأهداف الأمة العربية، بل ووضع بذور خلق محاور عربية جديدة على نمط، ثوري ومعتدل، وطني وعميل، قومي وإقليمي، تقدمي ومحافظ.. الخ.

لكن ما حققته الثورات الشبابية التي انتصرت، شيء لا يقدر بثمن مع التحفظ وعتب المحب على المحبوب، وكره القوى العالمية التي لا تنفك تعبث بمقدرات الشعوب.

الثورة رغم كل شيء أزالت حاجز الخوف عند المواطن العربي، وأيقن هشاشة الأنظمة التي ظلت تعتمد على حراب المرجعيات الخارجية، الأنظمة التي كثيرًا ما كانت تبدو بأنها ذات قوة لا تضاهى وحيث كانت ترعب وتخيف الجماهير. كم كانت المفاجأة مذهلة حينما خضعت الأنظمة أمام إصرار الجماهير الثائرة التي كان لها كلمة الفصل في النهاية، بل وسقطت الأنظمة في تونس ومصر بأسهل مما كان يتصور كثير من أحزاب المعارضة في الأقطار العربية التي كانت تحسب حسابًا للنظام. لقد أحدثت الثورات الشبابية العربية دويا هائلا في المنطقة وفي العالم، فعرفت الدنيا بأن الأمة العربية تململت وقد يكون لها شأن في يوم من الأيام.

لو حاولنا قراءة المستقبل.. لا تسألني متى؟ فإننا نرى بأن حقبات ستمر بعد أن يتم التغيير في بقية الأقطار العربية، ويأخذ الجميع بالديمقراطية التي يتحالف فيها الآن الليبراليون والأصوليون الإسلاميون كنظام سياسي في الحكم. ولا شك في أن منجزات عديدة ستتحقق خلال هذا في نواح كثيرة من مجالات الحياة المختلفة في المجتمع العربي، ولكن ليس أقل منها ما قد يخلق من مشاكل ستغطي على هذه الإنجازات، أهمها المشاكل الاقتصادية لأن مجتمعات الثورات مع التحول إلى الديمقراطية إن حدث ستعاني قبل أي شيء من التضخم ولن ينفع زيادة الأجور ورفع رواتب الموظفين ما دامت الأجور والرواتب يجري زيادتها دون أي زيادة في الإنتاج، لأن زيادة الأجور سيبتلعها التضخم بسبب غلاء الأسعار غير العادي، ثم يصل الأمر في النهاية إلى مرحلة أخرى من الاحتقان الفكري خصوصًا حينما يصبح حجم الطموحات أكبر من ثوب الديمقراطية المقننة بضوابط الأصولية الإسلامية في المجتمع العربي، والملل من تدخل القوى العالمية في الشئون العربية.

ولكن لو قدر للجماعات الإسلامية أن تحكم في مصر مثلاً.. وهذا مجرد تصور، فبالتأكيد ستنخفض شعبيتها بصورة كبيرة، فالفتات الخيري القليل الذي يمكن أن ينتجه النهج الاقتصادي من جراء اتحاد المرأة المسلمة، وإنشاء العيادات الخيرية، والجمعيات الدينية، وتطبيق الشريعة، لا يحل أزمة بلد بحجم مصر ولا أزمة اقتصادية للبلاد العربية الأخرى التي لا تملك عائدا نفطيا بالدولار. فليس بوسع

قيادة الإخوان المسلمين في أي من هذه الأقطار التخلي عن برنامجها اليميني الذي لا يعالج مأساة التخلف الإداري والفساد المالي، ولا يستأنف حركة نهضة وتصنيع في مصر توقفت بعد حرب العبور سنة ١٩٧٣م، ولا يتبنى برنامجا ديمقراطيا لإعادة توزيع الثروة وإيجاد التوازن الاجتماعي والاقتصادي، ولا يستطيع القدرة على الاستثمار العام في مشروعات كثيفة العمالة، ولا يقيم مشروعات تعبئة وطنية كبرى، ولا يستطيع إتاحة السبل لتطوير خطط اختراق نوعي في مجالات الذرة والفضاء والتكنولوجيا المتقدمة، ولا يمكنه وضع تصورات للاستقلال القومي تساهم في تحرير الوطن العربي من الهيمنة الأمريكية الراعية لمصالح إسرائيل في مصر والمنطقة. بطريقة ما سيكتفي برنامج الإخوان المسلمين بترديد تعويذة حرية السوق على الطريقة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى مضاعفة جرعات الوعظ والإرشاد الأخلاقي للبطون الجائعة.

إذن حكم الإخوان المسلمون سيكون مأزقًا لهم أولاً.. ولا نظن بأنهم لا يدركون ذلك. لهذا فهم مسبقًا يحوِّلون المحنة إلى منة على الآخرين فيعدون حلفاءهم الليبراليين والاشتراكيين الذين انتصروا معهم في ميدان التحرير في مصر مثلاً بالترشح في الانتخابات التشريعية على أقل من نصف المقاعد. وبذلك يتورط الحلفاء مع الإخوان في قوائم انتخابية مشتركة أو حتى في حكومة متعددة الأطياف السياسية وموحدة المعنى الاقتصادي الاجتماعي اليميني، وذلك حتى إذا ما أصاب الإخوان المسلمين الفشل في الحكم.. لا يصيبهم وحدهم. وقد يأخذون دور التأثير على الحكم لا المشاركة فيه، وذلك على أمل الاستمرار فيما يطلقون عليه "أسلمة المجتمع" قبل "أسلمة الدولة". وسيناريو من هذا النوع سيعمل على سرقة مرحلة أخرى من التاريخ العربي القومي قبل أن يتحقق نمط من الاتحادات العربية المنشودة.

الأصولية الإسلامية دون شك، ستباري الديمقراطية في نواح كثيرة من الحياة، وستتفق معها في كثير من آليات الديمقراطية، وفي النهاية لن تستطيع أن تخطو خطوة أخرى لأن مرجعيتها هو الإسلام وهو حقيقة، والحقيقة لا تتجزأ ولا تناقش. أما الليبراليون فسيظلون يبحثون عن الحقيقة، ولذا فالتغيير سيظل ديدنهم، ولن

يكلوا إلى أن يجعلوا الطريق مفتوحًا للفرد في المجتمع ويحاولون باستمرار إزاحة كل العقبات التي قد تعترضه. ولأن الأيام دول فإن تطور البشر يصحبه مشاكل تحتاج إلى حلول. وفي النهاية سيصبح الصدام حتميًا بين قوى الأصولية الإسلامية والقوى الليبرالية، وسيحدث الصدام عبر الفلسفة بثورة ثقافية عربية في زمن آخر يكون الحسم فيها لقوى التغيير التي ستصر والى الأبد على فصل الدين عن السياسة وليس بالضرورة أن يحدث ذلك بمساندة أجنبية.